مستقبل كركوك

خارطة طريق لحل قضية المحافظة

مؤسسة MERI
الشرق الأوسط للبحوث

أيلول ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الشرق الأوسط للبحوث © ٢٠١٥

أربيل - إقليم كوردستان - العراق
www.meri-k.org | info@meri-k.org | +964(0)662649690
مسجلة كمنظمة غير حكومية في الدائرة العامة للمنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كوردستان بتأريخ ٢ تموز ٢٠١٣ – رقم ك ٨٤٣

مستقبل كركوك
خارطة طريق لحل قضية المحافظة

تقرير سياسي
أيلول ٢٠١٥

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

إلا في الحالات المشار إليها، الآراء الواردة في هذه الوثيقة لاتعكس بالضرورة آراء مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث. ينبغي ذكر المؤسسة ذكرا كاملا في حال أستعمال أي جزء من هذا التقرير.

تمهيد

هـذا التقريـر هـو نتـاج بحـث أكاديمـي قامـت بـه مؤسسـة الـشرق الأوسـط للبحـوث زهـاء سـنة كاملـة مـع الجهـات المحليـة في كركـوك. ويهـدف التقريـر إلـى جمـع الأطـراف الفاعلـة لمناقشـة حلـول عمليـة معـاصرة والتـي مـن شـأنها أن تسـهم في أيجـاد حـل لقضيـة كركـوك التـي وصلـت إلـى حالـة مـن الجمـود. ومـن المهـم الإشـارة الـى أن كافـة الجهـات المحليـة في المحافظـة تتفـق و بوضـوح علـى أن الوضـع الراهـن لمحافظـة كركـوك، أي كمنطقـة متنازعـة عليهـا، لا يشـكل حـلا لهـا وأن القضيـة يجـب أن تحـل عـن طريـق إتبـاع عمليـة سياسـية جامعـة.

نحـن نأمـل أن يتخـذ هـذا التقريـر كوثيقـة عمـل يمكـن مـن خلالهـا إثـارة النقـاش حـول مسـتقبل محافظـة كركـوك. هـذا وينبغـي علـى الممثلـين السياسـيين الرئيسـيين في المحافظـة أن يتبعـوا مشروعـا سياسـيا جديـدا لتقريـر مسـتقبل المحافظـة لأنـه، في نهايـة المطـاف، تقـع رسـم مسـتقبل هـذه المحافظـة في أيديهـم هـم وحدهـم. إن التوصـل إلـى نهـج موحـد سيسـاعد الوضـع السـياسي المضطـرب والحالـة الأمنيـة علـى أرض الواقـع، ومـن شـأنه أيضـا تقليـل إحتـمالات ظهـور توتـرات في المسـتقبل وتوفـير العـزم الـلازم للوصـول إلـى حلـول سياسـية بشـأن سـائر المشـاكل في العـراق.

علـى القيـادات السياسـية في كركـوك إيـلاء أولويـة عاليـة لهـذه القضيـة وإبرازهـا كقضيـة رئيسـية. وهـذا يمكـن فقـط إنجـازه مـن خـلال تحقيـق مسـتويات أفضـل مـن التحـاور والتواصـل ومـن خـلال ممارسـة الضغـط علـى الأطـراف المعنيـة وكذلـك إتخـاذ أجـراءات بنـاء الثقـة. كل هـذا يجـب أن يتـم بهـدف إيجـاد حلـول سـليمة لقضيـة كركـوك. مـن الـضرورة الإشـارة إلـى أن توصـل الأطـراف مـن داخـل المحافظـة إلـى حـل للقضيـة سـيزيد مـن إحتماليـة قبوليـة و كـما مـن شـأنه أيضـا أن يولـد الأرادة السياسـية اللازمـة لمعالجـة القضيـة بطريقـة تعـود بالنفـع علـى كل الأطـراف.

تكفلـت مؤسسـة الـشرق الأوسـط للبحـوث تمويـل المـشروع بنفسـها. وتـود المؤسسـة أن تشـكر المحاوريـن الذيـن كرسـوا جـزءا مـن وقتهـم الثمـين لتقديـم المعلومـات والتحاليـل والمشـورة، وتـود المؤسسـة أن تشـكر مجلـس محافظـة كركـوك علـى تعاونـه وإسـتضافته لأطـلاق المـشروع ،كـما وتـود المؤسسـة أيضـاأن تشـكر فريقهـا الباحثـين لإنجازهـم هـذا التقريـر بـكل إخـلاص و حياديـة مهنيـة.

جدول المحتويات

١. مقدمة ٦

٢. كركوك: تأريخ مضطرب ٩

تغير الحدود ٩

تغيير الديموغرافية ١٠

تأجيج التوترات ١١

٣. كركوك بعد سقوط الموصل ١٢

حدود جديدة ١٢

النزوح الداخلي ١٥

أربيل وبغداد ١٦

٤. المادة ١٤٠ ومشاكل التطبيق ١٧

التطبيع ١٧

نزاعات الملكية ١٨

الحدود الإدارية ١٩

الاحصاء السكاني وأهلية التصويت ٢٠

الإستفتاء ٢٢

الوحدات الإدارية لإجراء عملية الإستفتاء ٢٣

٥. منظور المكونات: طريق الحل ٢٤

الرؤية العربية ٢٥

الرؤية التركمانية ٢٧

الرؤية الكوردية ٢٨

٦. الخلاصة ٣٠

٧. التوصيات ٣١

الملحقات ٣٧

الملحق ا: المادة ١٤٠من الدستور العراقي ٢٠٠٥ ..... ٣٧

الملحق ب: المادة ٥٨، قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية ٣٧

الملحق ج: قائمة الأشخاص الذين تم مقابلتهم ٣٨

١. مقدمة

يمتاز العراق بأنه بلد المشاكل المعقدة والدائمة، وأحدى أعقد المشاكل في هذا البلد هي مشكلة النزاع على محافظة كركوك الغنية بالثروات الطبيعية. وبالرغم من وصول العراق إلى دستور دائم وإتفاقات سياسية إضافية، فإن النزاع على المحافظة لازالت قائمة.

وقد أدت الأحداث التي وقعت عام ٢٠١٤، وخصوصا بعد البروز المفاجئ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، و ماتبعه من إنتقال السيطرة الأمنية في أكثرية المناطق المتنازع عليها، إلى إستحداث وضع جديد غير بدوره من ديناميكية الجوانب السياسية والأمنية والإدارية في محافظة كركوك. يعد حل المعضلة السياسية المتعلقة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، إحدى أعقد المشاكل المزمنة بخصوص الأرض التي يعاني منها العراق. بالرغم من أن عدة مشاريع وإستراتيجيات قد هيأت وقدمت بشأنها من قبل هيئات محلية ودولية، وعلى أي حال، مع التغيير العميق في الوضع الأمني والسياسي الذي صاحب أحداث عام ٢٠١٤، بات من المهم تحديد ما إذا كانت هناك فرصة مؤاتية لإدارة مقود الأحداث في مسألة كركوك بأتجاه يؤدي إلى حلول توفيقية بين الخليط السكاني التي تتميز به كركوك ويبرز في تكوينه العرقي ونسيجه الإجتماعي.

ومن الأهمية القصوى أن تفهم و يؤخذ بآراء وأفكار الأفراد المحليين وعلى أرض الواقع، حيث أن الحلول المقدمة من (أهل مكة الذين هم أدرى بشعابها) تعتبر الأهم في ضمان السلام الدائم والإستقرار الثابت لهذه المحافظة المتنوعة الأعراق والإنتماءات. ولا ريب أن تقييما صائبا لهذه الديناميكيات سيفتح الطريق نحو الوصول إلى قناعات و تأسيسات بشأن إمكانية إيجاد حل سياسي وبالتالي بيان صورة وملامح مثل هذا الحل من خلالها.

وفي الوقت الذي لا يهدف هذا التقرير إلى بيان خلفيات وحيثيات الواقع الموجود هناك، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض العوامل الرئيسية في هذا المجال، حيث أن التاريخ يلعب دورا حيويا في بيان وجهات النظر المختلفة التي من خلالها يروي الممثلون السياسيون تصوراتهم، مثلما تفعل الأحداث بعد سقوط الموصل. إن تلك الأحداث التي لم يسبق لها مثيل في المنطقة قبلا، قد غيرت كثيرا من المجرى التاريخي الذي سيأخذه الأحداث مستقبلا في كركوك وخلقت حقائق جديدة عن الأرض تفرض نفسها وتلزم أخذها بنظر الأعتبار. كما إن هذه الأحداث قد أعادت كركوك مرة أخرى إلى واجهة الأحداث، وفي الوقت الذي تزداد العلاقات بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية في بغداد توترا، تصبح كركوك محورا رئيسياً للمفاوضات بين الطرفين.

من المعلوم أن المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ تتضمن آلية كفيلة لحل مسألة كركوك، لكن المادة مكتنفة بالغموض ومليئة بالثغرات والهفوات، ومن السهل الوصول إلى مواقع التناقض الكامنة فيها. وفي الوقت الذي هناك إتفاق عام و واسع على الآليات الواردة فى المادة الدستورية، فأن الخلافات السياسية على جوانب خاصة منها قد عرقلت إحراز أي تقدم في المضي قدما نحو تنفيذها.

كما أن هناك إرادة ضعيفة جدا للسير بها إلى النهاية وحل مشكلة المحافظة، وهكذا فإنه رغم مضي عشر سنوات على كتابة الدستور فإن الوضع في كركوك مازال على حاله دون تغيير. ومع أن التاريخ المحدد والمتفق عليه، أي كانون الأول لسنة ٢٠٠٧، قد إنقضى، فإن هذه المادة لازالت تعتبر الأساس الوحيد الذي يبنى عليه أي إطار جديد للحل.

وإنه لمن البديهي بأن إي حل سياسي لمشكلة ما يجب أن يستند قبل كل شئ إلى إرادة سياسية قوية وناجحة، ولابد أن تتبادل الأطراق التنازلات والحلول الوسط بشأنها، وهذا يشمل الكل دون إستثناء، وخصوصا الممثلون المحليون في كركوك. وفي الوقت الذي يقر كل طرف بأنه لابد الوصول إلى حل بهذا الشأن، وأن الحل هو حاجة ملحة، يلاحظ أن الارادة اللازمة لتحقيق الحل ضعيفة. وكما يقول بيتر بارتو بخصوص هذه المسألة "التركيز لحد الآن هو بإتجاه إدارة الصراع وليس حل المسألة."[١]

إن إستمرار حالة الوضع الراهن في كركوك لحد الأن، ناجم عن إخفاق الممثلين المحليين في إقتراح حلول بديلة مبنية على إعادة النظر الواقعية في مصالحهم الإجتماعية والسياسية لكافة المجتمعات الكركوكية. وحالما يتم التغلب على مثل هذه المصالح خلال السير و انتهاج سلوك تصالحي، فإنه من الممكن الوصول إلى حلول عصرية وواقعية بشأن مستقبل كركوك، وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف ولا بديل له قطعا.

ويجب أن يكون معلوما لدى الجميع بأن أي إستقرار في كركوك غير قابل للتحقيق مالم يتم الوصول إلى إتفاق سياسي بشأن المدينة، كما أنه أية خطوات مستقبلية لابد أن يسبقها إجماع عام على وضع المسألة في إطار قانوني كامل. وواضح أن الممثلين السياسين لم يتوصلوا لحد الآن إلى تحديد حدود مشتركة، بل إنهم عملوا على إبقاء الأوضاع راكدة هناك.

أن هذا التقرير يبين أن تأجيل و تعويق الحلول السياسية من شأنهما تعقيد المسألة أكثر فأكثر وتجعلها مستعصية على الحل في المستقبل. ولقد أثبتت التجارب الماضية بأنه في حالات كثيرة من الصراعات العرقية والحدودية المماثلة كان من الأفضل عدم تأجيل أو تأخير المسائل الخلافية المعقدة وعدم وضع العصي أمام الحلول المقدمة بشأنها أو الإحجام عن تقديم آليات للوصول إلى حلول لها على أقل تقدير.[٢]

وهذا يستلزم طرح كل القضايا المرتبطة بالوضع النهائي لكركوك على بساط البحث، بمحاذاة التحرك بإتجاه إجراء الأستفتاء المتفق عليه بشأن المحافظة، إلى جانب إحترام النتائج التي ستتمخض عنها وتطبيقها بإخلاص. الأمر الذي يتتبع أيضا، وكمهمة فورية وبالغة الأهمية، قيام اللاعبين السياسيين في كركوك بالجلوس معا على مائدة الحوارات مسلحين بقناعات كاملة مبنية على الأستعداد التام لتقديم التنازلات والوصول إلى حلول الوسط التي من شأنها تحقيق حل تفاوضي طويل الأمد يرضي الجميع. وختاما، فإن مصير كركوك هو في المحصلة بيد الكركوكيين أنفسهم الذين بيدهم القرار الأخير بشأن محافظتهم.

١- بيتر بارتو، " التصارع مع وحدة أمة: النزاعات على الحدود الداخلية في العراق"، إنترناشنال أفيرس، ٨٦، رقم ٦ (٢٠١٠)، صفحة ١٣٤٣.

٢- لاري هاناور و لوريل ميلر، " حل قضية كركوك: الدروس المستفادة من تسوية النزاعات على الأراضي والنزاعات العرقية السابقة"، راند (٢٠١٢)، صفحة ٥٤

٢. كركوك: تأريخ مضطرب

يتصف تاريخ كركوك الحديث بالإضطرابات، إذ استغلت الجماعات المتمردة التوترات القائمة بين الطوائف الدينية والعرقية المختلفة واعتبروها وضعية هشة ملائمة لتفاقم الخلافات في هذه المحافظة.[٣] والان مع إرتفاع العنف إلى مستويات سجلت خلال سنوات الصراع الطائفي في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، [٤] أصبح مستقبل كركوك ولمرة أخرى محط الأنظار.

تحتضن كركوك و منذ أمد بعيد عددا من القوميات كالكرد والتركمان والعرب بالإضافة إلى الأقليات الأخرى، وبسبب هذا التنوع الديموغرافي فأن لتاريخ هذه المدينة روايات متضاربة وهذا بدوره يعتبر عائقا أمام إتخاذ إجراءات من شأنها أن تسهل التوصل إلى حل سياسي لكركوك.

النزاع السياسي الحالي حول كركوك يتركز على السيطرة الجغرافية والإدارية للمدينة والمحافظة، والسؤال هو إذا كان يجب أن تقع إدارة كركوك تحت سلطة حكومة إقليم كوردستان أم الحكومة المركزية. بالرغم من أن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ يتضمن أحكاما لتسوية الأوضاع ليس في كركوك فحسب وإنما في جميع المناطق المتنازع عليها حسب ما هو منصوص عليه في المادة ١٤٠، إلا أن المسألة لم تحل بعد بل وأصبحت هذه المادة التي كانت من المفترض تنفيذها في شهركانون الأول سنة ٢٠٠٧ موضع خلاف بين بغداد وأربيل. مع أن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي تتضمن ثلاثة مراحل تتمثل بالتطبيع والاحصاء والاستفتاء، لكنها فشلت في تناول عدد من القضايا المهمة كأهلية التصويت والحدود الإدارية لعملية الإستفتاء العام وسؤال الإستفتاء. الغموض الوارد في المادة الدستورية وعدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة هي أمور تسببت في عدم تحقيق التوصل إلى حل سياسي لمسألة كركوك. هذا بالإضافة إلى أن بغداد ترى أن أي حل سياسي لكركوك لصالح الكورد سوف يكون بمثابة نقطة إنطلاق نحو الإستقلال.

مدينة كركوك لها تاريخ طويل ومضطرب، ومن الضرورة الإشارة إلى المراحل والمنعطفات المهمة التي مرت بها هذه المدينة لأن ذلك له دور هام لفهم الخلافات الحالية والتي تستخدم في الغالب لإسناد الرموز و السرود التاريخية.

٣- إيليزابيث فيريس و كيمبرلي وستولتز، "مستقبل كركوك: الإستفتاء العام وتأثيراتها المحتملة على النزوح"، مؤسسة بروكينغز- جامعة بيرن (٢٠٠٨) صفحة ٨.
٤- أنظر: "محافظة كركوك تنشر تقريرا عن حدد الضحايا لسنة ٢٠١٤"، شبكة روداو الإعلامية، ٢كانون الثاني، متوفر على: http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/٠٢٠١٢٠١٥، تم الإطلاع عليها في ١٥كانون الثاني،٢٠١٥.

تغير الحدود

إن تحديد كركوك كمنطقة مهمة لإنتاج النفط في أوائل القرن العشرين جعلت منها وجهة إقتصادية مهمة للهجرة نحوها، حيث تم إرسال أعداد هائلة من العوائل، في الغالب من القومية العربية، إلى كركوك بعد إكتشاف النفط فيها،[٥] وهذا بدوره غير ديموغرافية كركوك بشكل ملحوظ. هذا التغير الديموغرافي تزامن وبصورة تدريجية مع عملية تغيير الحدود الإدارية لكركوك والتي نفذت هي الأخرى لداوعي سياسية. ففي عام ١٩٧٢ تم تغيير اسم محافظة كركوك الى 'التأميم' وهذا أدى إلى أجراء العديد من التغيرات على الحدود الإدارية للمحافظة من قبل النظام البعثي. حيث تم رسميا في عام ١٩٧٥ فصل كل من مناطق جمجمال و كلار وكفري الكوردية من كركوك وتبعتها فصل مناطق ذات أغلبية تركمانية كطوزخورماتو التي ألحقت بمحافظة صلاح الدين. جدير بالذكر أن الهدف من تغيير الحدود الإدارية للمحافظة كان للتقليل من حجم الأغلبية الكوردية في المحافظة، وهذا التغير في الحدود الإدارية أثر و بشكل ملحوظ على جغرافية المحافظة. فقد تم تقليص مساحة كركوك بشكل كبير حيث كانت في عام ١٩٥٠ عشرون الف (٢٠٠٠٠) كيلو متر مربع (كم٢) ولكن قلصت مساحتها إلى (٩٦٧٩ كم٢) في مطلع القرن الحادي و العشرون.[٦]

تغيير الديموغرافية

إضافة إلى تغيير الحدود الإدارية، قامت الحكومة العراقية آنذاك بترحيل وتهجير وإستبدال وتشريد الناس في هذه المحافظة. وبالرغم من أن عملية التغيير الديموغرافي في كركوك يرجع تاريخها إلى بدايات عام ١٩٢٠ حيث تم إستثمار النفط فيها بشكل منظم، ولكن زادت حدة هذه العملية بوصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ عن طريق الإنقلاب. إن سياسة التعريب التي إعتمدها صدام حسين سببت تغييرات مجتمعية أخرى، حيث عانى الكورد والتركمان في كركوك من سياسة التشريد و الترحيل القسري، كما ووفرت لعوائل عربية، يشار إليهم بأسم 'العرب الوافدين'، حوافز مالية (وصلت إلى عشره الاف دينار عراقي، ما يعادل ثلاثين الف دولار) بغية الانتقال إلى المدينة والعيش فيها والإستيطان على الأراضي التي تم إخلاؤها حديثا حينذاك.[٧] يجدر بالإشارة إلى أن عملية "التعريب" وصلت ذروتها في فترة الثمانينات و التسعينات. و توصف هذه الفترة بأنها فترة مظلمة من تاريخ العراق بسبب حملات الإبادة الجماعية والمعروفة بحملات الأنفال التي إرتكبها النظام البعثي ضد الكورد والتي راح ضحيتها من مائة الف إلى مائتي الف مواطن كوردي. بالإضافة إلى ذلك وبعد إنشاء المنطقة (الملاذ) الآمنة في أواخر عام ١٩٩١، إستمرت عمليات الترحيل القسري في كركوك التي كانت تقع خارج حدود الملاذ الآمن، حيث وصلت حالات الترحيل إلى مايقارب الف حالة في الشهر الواحد وإستمرت على هذا المنوال لغاية عام ٢٠٠٣.[٨]

٥- دينيس ناتالي، " معضلة كركوك" أيثنوبولتيكس، رقم ٧ (٤)، (٢٠٠٨) صفحة ٤٣٤
٦- ليام أندرسون و گاريث ستانسفيلد، الأزمة في كركوك: إثنوسياسية الصراع والمساومة(فيلادلفيا: بي، إي أن أن، ٢٠٠٩) صفحة٣٠.
٧- ديفيد رومانو، "مستقبل كركوك" الإثنوبولتيكس، ٦رقم(٢)، صفحة ٢٦٦.
٨- ديفيد رومانو، "مستقبل كركوك" الإثنوبولتيكس، ٦رقم(٢)، صفحة ٢٦٦.

هـذه التغـيرات الديموغرافيـة الكبـيرة تسـببت في عـدم إمكانيـة جمـع بيانـات موثوقـة حـول عـدد سـكان المحافظـة، فـمازال الإحصـاء العـام لعـام ١٩٥٧ يعتـبر المـؤشر الأكـثر دقـة لديموغرافيـة كركـوك، فالإحصـاءات العامـة الأخـرى التـي أجريـت في عـام ١٩٧٧ وعـام ١٩٩٧ تعتـبر غـير موثوقـة لإنهـا إجريـت تحـت إشراف النظـام البعثـي.[٩] عـلاوة علـى ذلـك، الإحصـاء الـذي كان مـن المفـترض أجـراؤه كجـزء مـن المـادة ١٤٠ مـن الدسـتور العراقـي أصبح مـن النقـاط الخلافيـة الرئيسـية، ويمكـن تلخيـص السـبب الرئيـسي وراء هـذا الخـلاف في عـدم الإتفـاق علـى إدراج القوميـة كسـؤال في عمليـة الإحصـاء. وهـذا بـدوره أدى إلـى عـدم إجـراء الإحصـاء لحـد الآن. هـذه النقطـة أصبحـت موضـع خـلاف المكونـات في كركـوك لأنهـا ستكشـف عـن نقـاط القـوة والضعـف لمجتمعـات كركـوك المختلفـة، لهـذا ولحـد الأن لا تتوفـر أي معلومـات حديثـة حـول عـدد سـكان مدينـة كركـوك.

تأجيج التوترات

بعـد سـقوط نظـام صـدام حسـين أصبحـت قضيـة المناطـق المتنـازع عليهـا وبالأخـص كركـوك مـن القضايـا الخلافيـة الرئيسـية بـين أربيـل وبغـداد، ففـي أوائـل سـنة ٢٠٠٣ حدثـت تغيـرات ملحوظـة في سـكان المدينـة حيـث غـادر مجموعـة مـن العـرب مدينـة كركـوك عندمـا بسـطت القـوات الكورديـة سـيطرتها علـى المدينـة. كانـت هنالـك أيضـا مخـاوف كثـيرة مـن ازديـاد مسـتويات العنـف في مرحلـة مبكـرة بعـد سـقوط صـدام،[١٠] لأن العديـد مـن سـكنة كركـوك و خصوصـا الكـورد عـادوا ليجـدوا منازلهـم إمـا مدمـرة أو مشـغولة مـن قبـل العوائـل العربيـة التـي قدمـوا إلـى كركـوك. هـذه الحالـة أدت إلى إزديـاد حـالات النزاعـات الملكيـة وذلـك لأن الأسر الكورديـة و التركمانيـة رفعـوا دعـاوى للمطالبـة بإسـتعادة منازلهـم وأراضيهـم التـي فقدوهـا في السـابق. ولكـن في أغلـب الحـالات لم تتمكـن الأسر العائـدة مـن العـودة إلى ديارهـم الأصليـة بينـما أرغمـت بعـض العوائـل العربيـة علـى الإنتقـال لفسـح المجـال للعوائـل العائـدة.[١١] الجديـر بالذكـر أنـه في عـام ٢٠٠٤ أسسـت سـلطة الإئتـلاف المؤقتـة هيئـة حـل نزاعـات الملكيـة العقاريـة بهـدف الإشراف عـلى مطالبـات التعويـض بغيـة محـو آثـار عمليـة "التعريـب". الا أن الهيئـة حلـت القليـل مـن الكـم الهائـل مـن القضايـا المعروضـة.

فيـما يخـص عمليـة العـودة إلـى كركـوك بعـد سـقوط النظـام البعثـي، واجهـت هـذه العمليـة معارضـة شـديدة بأعتبارهـا أنهـا كانـت تنقصهـا التنظيـم، وأصبحـت عمليـة العـودة مصـدرا للقلـق لـكل مـن التركـمان والعـرب الذيـن ألقـوا اللـوم علـى السـلطات الكورديـة لإتباعهـا نهجـا غـير منتظـما في عمليـة إعـادة التوطـين، كـما وتـم اتهـام الأحـزاب السياسـية الكورديـة بتسـهيل عمليـة التغيـير الديموغـرافي لصالحهـم للفـوز في أي إسـتفتاء يجـرى في المسـتقبل. وفي هـذا الصـدد صرح سـياسي تركـماني بـارز، "عـدد سـكان محافظـة كركـوك إزداد بشـكل كبـير بسـبب عمليـة إعـادة توطـين الكـورد."[١٢]

ولكـن مـن الـضروري الإشـارة إلـى صعوبـة إحتـواء تدفـق الكركوكيـين الذيـن تـم ترحيلهـم سـابقا قسـرا مـن المحافظـة، فبعـد عـام ٢٠٠٣ بـدأت أعـداد كبـيرة مـن العوائـل بالرجـوع إلـى كركـوك. بغـض النظـر عـن الدوافـع السياسـية والإجتماعيـة وراء عـودة هـذا العـدد الكبـير، الا أن العمليـة لم يعـترف بهـا نظـرا لعـدم وجـود حكومـة معـترف بهـا حينهـا.

٩- ليام أندرسون و گاريث ستانسفيلد، الأزمة في كركوك: إثنوسياسية الصراع والمساومة(فيلادلفيا: بي، إي أن أن، ٢٠٠٩) صفحة٤٣.

١٠- أنظر: هيومن رايتس ووتش، " العراق: تصاعد أعمال القتل والطرد في كركوك"، تم الإطلاع عليه في ٤ كانون الثاني ٢٠١٥، http://www.hrw.org/news/٢٠٠٣/٠٤/١٤/kirkuk-expulsions-rise-killings-iraq

١١- إيليزابيث فيريس و كيمبرلي وستولتز، "مستقبل كركوك: الإستفتاء العام وتأثيراتها المحتملة على النزوح"، مؤسسة بروكينغز- جامعة بيرن (٢٠٠٨) صفحة ٩.

١٢- مقابلة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث في ١٩ كانون الأول ٢٠١٤.

لم يحرز أي تقدم ملحوظ بشأن حل قضية كركوك منذ عام ٢٠٠٥ حتى يومنا هذا. فبالرغم من تنفيذ جوانب عدة من المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، مثل تشكيل لجنة المادة ١٤٠ (وهي هيئة شكلت لجمع دعاوى هيئة حل نزاعات الملكية العقارية)، لكن عملية التوصل إلى مرحلة يكون فيها إجراء الإستفتاء ممكنا لتسوية الوضع النهائي لكركوك أصابها الركود.

إزداد الوضع في كركوك سوءا بتقارب الموعد المحدد والنهائي لإجراء الإستفتاء، إي كانون الأول لسنة ٢٠٠٧. إستغلت الجماعات المتمردة تواجد الإثنيات والديانات المختلفة في كركوك وأتخذوها كأرضية ملائمة لتأجيج العنف الطائفي. وفي العام نفسه أصبحت المدينة مرتعا للصراعات كما وشهدت أكثر حالات للوفاة منذ اندلاع حرب الخليج الثانية.[١٣]

كركوك هي أكثر من مجرد مدينة غنية بالنفط، فقد أصبحت هذه المدينة رمزا للأطراف الثلاث الرئيسية المتنازعة في المدينة؛ إنها ليست رمزا تجريديا فقط، بل هي متجذرة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يتخذها كل مكون في كركوك كأساس لتفضيل نفسه على المكونات الأخرى. في الحالات التي تتخذ فيها المكونات هكذا رموز، مثل كركوك، كأساس لثقلها وقيمتها، يصبح إجراء إي تفاوض حوله بالنسبة لهم أمر في غاية الصعوبة.[١٤]

منذ نيسان العام الماضي و بعد التغييرات الكبيرة التي تتابعت في أرجاء العراق، شهدت العلاقات بين المكونات في كركوك توترات على نحو متزايد. مسألة كركوك تعكس مشاكل العراق لأنها تعتبر نموذجا مصغرا للعراق. ستبقى كركوك مشكلة رمزية للعراق، ويتوقف الوصول إلى إتفاق بشأن وضعها النهائي على بناء مستوى عال من الثقة وإظهار روح التعاون بين المكونات المختلفة في المحافظة. وكما سنرى لاحقا، فإن أحداث ٢٠١٤ ربما قد غيرت مصير كركوك إلى حدكبير.

١٣- عدد الضحايا حسب أحصائيات منظمة ضحايا حرب العراق، تم الأطلاع عليه في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥ www.iraqbodycount.org
١٤- ديفيد رومانو، "مستقبل كركوك" الإثنوبولتيكس، ٦رقم(٢)، صفحة ٢٧١.

٣. كركوك بعد سقوط الموصل

إمتداد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (الدولة الإسلامية في العراق والشام سابقا) في العام الماضي إلى العراق، و سقوط الموصل في العاشر من حزيران في العام نفسه تسببا في إحداث إضطراب في الديناميكية الداخلية للعراق بشكل لم يشهد له مثيل في السابق. تمكن هذا التنظيم من بسط سيطرته على ثاني أكبر المدن العراقية وسط فرار هائل للجيش العراقي. وبعد إحراز تقدم صاعق في الموصل هاجم مقاتلوا هذا التنظيم مدنا استراتيجية أخرى في العراق ومنها محافظة ديالى.

بعد ذلك، سيطر التنظيم على مناطق شاسعة من الأراضي بدءا من محافظة ديالى شرقي العراق إمتدادا إلى حلب غربي سوريا. وهذا بدوره أظهر الفشل الهائل لحكومة العراق في مواجهة حملات المجموعات الجهادية المتطرفة. ففي غضون أسبوعين فقط، أستحوذ التنظيم على مساحات واسعة من الأراضي العراقية بسبب إخفاق القوات الأمنية فيها وأصبحت بغداد على شفا الإنهيار. وبدا فيما بعد حظور التنظيم واضحا في الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك وبابل وبغداد.

ولكن الحالة في إقليم كوردستان كانت مختلفة بعض الشيء، ففي الوقت الذي توجه فيه مسلحو التنظيم جنوبا، تقدمت قوات الأمن الكوردية نحو المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل في ظل انهيار قوى الأمن العراقية.
لم تكن سيطرة قوات البيشمركة على المناطق المتنازع عليها مجرد إغتنام فرصة للكورد، بل وانما كانت ضرورة، لأن قوات الامن العراقية تركت مساحات واسعة في المناطق المتنازع عليها دون أي حماية، بينما كان مسلحو التنظيم يهاجمون مناطق عدة في أنحاء العراق فارضين سيطرتهم على الأحياء و المدن دون مقاومة تذكر. وبهذا وقعت مسؤولية حماية المناطق المتنازع عليها على عاتق الكورد واستطاعت قوات البيشمركة الكوردية أن تملأ الفراغ الذي خلفه الجيش العراقي عقب انسحابه. ويجدر بالأشارة إلى أن تحريك قوات البيشمركة في البداية جاء بإتفاق ضمني من بغداد.

حدود جديدة

أدت أحداث حزيران العام الماضي إلى رسم حدود جديدة بطول الف و خمسون (١٠٥٠) كم، حوالي الف كم منها حدود تتقاسمها قوات البيشمركة مع الجارة الجدية الجهادية المتطرفة، وحوالي خمسون كم منها تتقاسمه قوات داعش مع قوى الامن العراقية، ووفقا لما قاله أمين عام وزارة البيشمركة تم رسم خط دفاعي استراتيجي جديد يشمل مناطق:
"نفط خانة،و خانقين، وجلولاء،و السعدية،و قره تبة، وجنوب وغرب طوز خورماتو، وجنوب وغرب كركوك. هذا بالإضافة إلى مناطق ديبگة، ومخمور،وصولا إلى فيشخابور. وهذا الخط، الذي يبلغ طوله حوالي ١٠٥٠كم، يتم حمايته من قبل وحدات ٧٠ و٨٠ التابعة لقوات إقليم كوردستان، و وحدة التدخل السريع، وقوات الآسايش و الزيرفاني. خلال الأيام القليلة الماضية، عندما تخلى الجيش العراقي عن مواقعه، بما في ذلك مواقع القوات المشتركة، تم ارسال تعزيزات من قوات البيشمركة لتحل محل القوات الأمنية العراقية المنسحبة."[١٥]

١٥- وزارة شؤون البيشمركة " أنسحاب قوات دجلة من كركوك"، تم الأطلاع عليه في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، http://www.krg.org/a/d.aspx-?s=040000&l=12&a=51701

محافظة كركوك ليست مستثناة من القتال الذي أكتسح أنحاء العراق، أذ تخلت قواة الأمن العراقية عن مواقعها تاركة المحافظة ذات الأهمية الإستراتيجية وممتلكاتها النفطية بلا حماية، كما وأنسحبت قيادة عمليات دجلة التي كانت تحت القيادة المباشرة لرئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، من المحافظة. تشكلت قوات دجلة في ٣ تموز،٢٠١٢ وانتشرت في أجزاء من المناطق المتنازع عليها بقيادة الفريق الركن عبدالأمير الزيدي، الذي كان يشغل منصب قائد عمليات محافظة ديالى سابقا. بالرغم من أن هذه القوات كانت متواجدة في كل من محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين، إلا أن مجلس محافظة كركوك رفض وجودها في قضاء كركوك.

خارطة رقم ١: المناطق الخاضعة لسيطرة قوات البيشمركة قبل حزيران ٢٠١٤

خارطة رقم ٢: المناطق الخاضعة لسيطرة قوات البيشمركة بعد حزيران ٢٠١٤

*صورة تقريبية لتواجد القوات العسكرية في كانون الثاني لعام ٢٠١٥

في الوقت الذي إنسحبت فيه قوات دجلة من تلك المناطق، تحركت القوات الكوردية صوب المناطق التي كانت تسيطر عليها هذه القوات. ولكن هذا لايعني أن القوات الكوردية تسيطر على حدود المحافظة بأكملها. على العكس من ذلك، فبحلول العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ وقعت كل من الحويجة والزاب والرياض والعباسي تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية فيما أصبحت مناطق، مثل ملا عبد الله وتل الورد، مسرحا لمعارك ضارية. ولازال هذا التنظيم يبسط سيطرته على مساحات واسعة من المحافظة مسببا تقسيمها إلى نصفين؛ نصف يستحوذ عليه التنظيم ويشمل الحويجة والأجزاء الغربية من المحافظة، والنصف الآخر والمتمثل بشرق المحافظة، تسيطر عليه قوات البيشمركة. ولذلك أصبح ما يقارب ٤٥٪ من مساحة المحافظة واقعا خارج نطاق سيطرة قوات البيشمركة و قوات الحكومة العراقية. (انظر إلى الخريطة رقم ٢)

قبل عام ٢٠١٤، كانت هناك حدود عسكرية مبنية على أساس الأمر الواقع في محافظة كركوك، حيث أتخذت سلسلة جبال كاني دوملان كحدود طبيعية فاصلة (انظر ألى الخريطة رقم ١)، ولم تتخطى قوات الامن الاتحادية شمال شرق هذا الخط الذي كان تسيطر عليه قوات البيشمركة وأصبحت هذه السلسلة تعد بمثابة "علامات غير رسمية لمنطقة محرمة."[١٦]

من الواضح أن سيطرة القوات الكوردية على كركوك لم تمضي دون لفت الأنظار نحوها من جنوب العراق، أذ صرح هادي العامري، رئيس منظمة بدر، في مؤتمر صحفي عقده في كركوك ما يلي "ستبقى قوات البيشمركة في كركوك فقط في حال حصولها على أذن صريح من الحكومة في بغداد."[١٧]

الوضع الأمني وكيفية التعامل معه أمران في غاية الأهمية لتحقيق الإستقرار الأمني لمستقبل كركوك. فالتواجد المستمر لقوات البيشمركة في كركوك يجب أن يضفى عليه الطابع الرسمي عن طريق اتفاق رسمي بين بغداد وأربيل. وهذا من شأنه أن يخفف من حالات التوتر كما وسيساهم في توفير حالة من الامن والاستقرار لكركوك. وفي هذا الصدد أشار وزير سابق في حكومة العراق، "من الناحية الأمنية، هناك الآن سيطرة كوردية، لكنها تفتقد الأساس القانوني."[١٨]

على الرغم من أنه سيكون من الصعب سياسيا لبغداد إضفاء الطابع الرسمي على الوضع الراهن، لكن التوصل إلى اتفاق رسمي حول تواجد قوات البيشمركة في محافظة كركوك من شأنه أن يعبر عن وجود رغبة في الحيلولة دون الوصول إلى حالة لا يمكن فيها إحراز أي تقدم في المستقبل. وينبغي أن يتضمن مثل هكذا اتفاق الالتزام التام بالحفاظ على كركوك كمنطقة منزوعة السلاح.

١٦- مايكل نايت و أحمد علي، " كركوك في مرحلة إنتقال: بناء الثقة في شمال العراق" معهد واشنطن، تقرير سياساتي رقم ١٠٢، (٢٠١٠)، صفحة ٩.
١٧- هادي العامري، مؤتمر صحفي، كركوك، ٢ أيلول ٢٠١٤.
١٨- مقابلة أجرتها الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٧ اب ٢٠١٤

ويرى الكثيرون أن التوسع الكوردي في المنطقة يعد بمثابة نقطة انطلاق نحو الاستقلال. ففي هذا السياق صرح مسعود البارزاني، رئيس إقليم كوردستان العراق، في حزيران ٢٠١٤ انه من المحتمل أن يجري الكورد استفتاءا حول الاستقلال في غضون بضعة أشهر. ومن المثير للإهتمام أنه بعد سقوط الموصل بفترة وجيزة، قام رئيس إقليم كوردستان العراق بزيارة ذات أهمية رمزية إلى كركوك، مظهرا أهمية هذه المحافظة للكورد. إلا أن دعوات الاستقلال خفت على خلفية إدراك الآثار الاقتصادية والأمنية التي جلبتها هذه المنطقة. ففي شهر حزيران، ومع حدوث الأزمة في سنجار وإدراك الأعباء والمسؤولية الناتجة من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي وضع حداً لدعوات الإستقلال. فعلى سبيل المثال، أستشهد ٣٣ وأصيب ٩٨ من قوات البيشمركة في كركوك في فترة مابين حزيران إلى تموز عام ٢٠١٤. [١٩]

النزوح الداخلي

أحد أكبر الأعباء الجديدة التي تولت حكومة إقليم كوردستان حملها هو تدفق أعداد هائلة من النازحين إليها. إبتداء من ١٠، حزيران، ٢٠١٤، توجهت موجات متعددة من النازحين صوب إقليم كوردستان باحثين عن المأوى في المناطق التي تقع تحت نفوذ الكورد.

ولم يكن الحال مختلفا في كركوك عن بقية المناطق التي تأثرت بالنزوح، فمحافظة كركوك كانت تحتضن أعداد كبيرة من النازحين حتى قبل العاشر من حزيران لسنة ٢٠١٤ بسبب تردي الأوضاع في محافظة الأنبار. وذكر تقرير نشر في نيسان، ٢٠١٤ أن عدد النازحين داخليا وصل إلى (١٢،٧٨٠)[٢٠] و حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، ازداد هذا العدد بشكل كبير إذ وصل عدد النازحين في المجمل إلى (٢٣٨،٧٧٦) في محافظة كركوك بحلول شهر كانون الثاني لسنة ٢٠١٥، حيث أن (٩٤،٧٨٢) من العدد الإجمالي أتوا من محافظة صلاح الدين المجاورة، التي شهد عدد من أنحائها مثل تكريت وبيجي قتالا عنيفا في تلك الفترة. ويحتضن قضاء كركوك الجزء الأكبر من النازحين حيث وصل عددهم الى (١٥٧،٤٧٦) نازحا، (٤٠،٠٨٠) منهم يعيشون في المباني غير المكتملة والملاجئ الغير الرسمية.[٢١]

زادت المخاوف الأمنية في كركوك عندما إرتفع عدد النازحين داخليا خلال عام ٢٠١٤، وهذا بدوره جعل الذين نزحوا بإتجاه كركوك قادمين من المناطق التي تقع تحت نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية، موضع شك كبير للسلطات الأمنية بسبب مخاوف تسرب عناصر التنظيم إلى المحافظة جنبا إلى جنب مع الباحثين عن المأوى. وهذا ولد في كركوك وخاصة داخل المدينة قلقا متزايدا ليس من الأخطار والمخاوف المؤثرة الخارجية بل من المخاوف الناشئة من الداخل. فالخوف من الخلايا النائمة أنتشر في أرجاء المجتمع؛ ومع إزدياد الصراعات، فأن هذه المخاوف من شأنها أن تلحق أضرارا بالعلاقات المتوترة بين المكونات المختلفة في كركوك وخاصة أن غالبية العناصر المتمردة هم من العرب السنة.[٢٢] وهذا من شأنه أن يثير وجهات نظر إزدرائية حول العرب السنة في كركوك بأكملها.

١٩- جويل وينغ، "ثمن تحرك أكراد العراق نحو المناطق المتنازع عليها"، تم الأطلاع عليه في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٤ .http://musingsoniraq.blogspot.com/٢٠١٤/٠٧/costs-of-iraqs-kurds-moving-into.html

٢٠- المنظمة الدولية للهجرة، " ملف محافظة كركوك لسنة ٢٠١٤"، تم الأطلاع عليه في ٣ كانون الثاني ٢٠١٥، www.iomiraq.net/file/٨٩٤/download?token=rKiVr٠xA

٢١- المنظمة الدولية للهجرة، " المصفوفة التعقيب للنزوح للمنظمة الدولية للهجرة"، تم الأطلاع عليه في ١ شباط ٢٠١٥، http://iomiraq.net/dtm-page

٢٢- من المهم ملاحظة أن هناك أعداد كبيرة من القوميات الأخرى الغير عربية يقاتلون في صفوف تنظيم الدولة الأسلامية.

ومـن المهـم الإشـارة إلى أن التركيبـة السـكانية المتنوعـة في كركـوك تجعـل منهـا منطقـة ذات أهميـة إسـتراتيجية للدولـة الإسـلامية. أصبحـت كركـوك مركـزا لعمليـات العنـف الموجهـة مـن قبـل تنظيـم الدولـة الإسـلامية وخاصـة بعدمـا تـم دحـر التنظيـم في ديالـى. مـن الـضروري الإشـارة إلـى أن نجـاح تنظيـم الدولـة الإسـلامية في العـراق يكمـن في قدرتـه علـى إسـتغلال التوتـرات المجتمعيـة لصالحـه الخـاص؛ مـن الواضـح أنـه يريـد أن يفعـل الشـئ نفسـه في كركـوك.

أربيل وبغداد

لاتـزال الاوضـاع بـين أربيـل وبغـداد يكتنفهـا التوتـر. فبالرغـم مـن أن بغـداد وافقـت في البدايـة عـلى التواجـد الموسـع لقـوات البيشـمركة في محافظـة كركـوك، إلا أن العلاقـة بـين الإدارتـين مـن شـأنها أن تـزداد توتـرا إثـر السـيطرة الناشـئة مـن حالـة الأمـر الواقـع لهـذه القـوات علـى المحافظـة. لقـد حـددت القيـادة الكورديـة أن قضيـة كركـوك والمناطـق المتنـازع عليهـا يجـب أن تكـون إحـدى نقـاط التفـاوض بـين حكـوتي إقليـم كوردسـتان وبغـداد. الا أنـه مـن المحتمـل أن تركـن مسـألة كركـوك جانبـا نتيجـة إيـلاء الأولويـة للقضايـا الاقتصاديـة. ولكـن سـيكون مـن الصعـب جـدا بنـاء علاقـات مسـتقرة بـين الإدارتـين في حـال تجاهـل وعـدم إيجـاد حـل لقضيـة المناطـق المتنـازع عليهـا.

إن دور الميليشـيات الشـيعية والحشـد الشـعبي في كركـوك يعتـبر مـن إحـدى القضايـا الخلافيـة. وبأخـذ تصريحـات رئيـس 'عصائـب أهـل الحـق'، قيـس الخزعـلي، التـي أدلـى فيهـا أن كركـوك مدينـة عراقيـة وأنـه لـن يسـمح أن تصبـح جـزءا مـن إقليـم كوردسـتان، مـن الواضـح أن هكـذا تصريحـات تؤكـد علـى أن مسـألة كركـوك لم تنتـه بالنسـبة لهـم. فقـد انتـشرت الميليشـيات الشـيعية تدريجيـا نحـو الشـمال بعـد تحقيـق سلسـلة مـن الإنتصـارات ضـد داعـش في مناطـق ديـالى وصـلاح الديـن، وأسـتمروا بالتقـدم نحـو محافظـة كركـوك حتـى وصلـوا إلى بلـدة طوزخورماتـو، وبعدهـا انتـشرت هـذه القـوات في مناطـق في جنـوب كركـوك وخاصـة في قضـاء داقـوق. جديـر بالإشـارة أن التركمـان الشـيعة الكركوكيـين يشـكلون الأغلبيـة في قـوات الحشـد الشـعبي في كركـوك. مـن المحتمـل أن تسـتخدم هـذه القـوات وجودهـا في هـذه المناطـق لشـن هجـمات اخـرى ضـد تنظيـم الدولـة الإسـلامية في تكريـت والحويجـة. ومـما لا شـك فيـه أن هـذه الميليشـيات سـتحاول جاهـدة الحفـاظ علـى و توسـيع تواجدهـا في محافظـة كركـوك، ولكـن مـن المحتمـل أن ترفـض القـوات الكورديـة أي دور أو أي نشـاط للميليشـيات الشـيعية في قضـاء كركـوك. وبهـذا يمكـن القـول بأنـه مـن المحتمـل أن تصبـح كركـوك نقطـة الـصراع بـين بغـداد وأربيـل، و في حـال عـدم التوصـل إلـى عمليـة سياسـية متفـق عليهـا بـين جميـع الأطـراف، فـأن التوتـرات سـتزداد.

الأوضـاع في كركـوك باتـت غـير مسـتقرة في ظـل إسـتمرار القتـال في مناطـق مثـل مـلا عبداللـه وتـل الـورد. ويبـدو أن التوتـرات سـتبقى قائمـة في كركـوك ليـس فقـط بسـبب التهديـد الأمنـي مـن الدولـة الاسـلامية ولكـن بسـبب العلاقـة المتوتـرة بـين أربيـل وبغـداد أيضـا. وإن تزامـن هـذه الحالـة مـع الوضـع المـالي السـيئ والـذي بـدوره زاد سـوءا بسـبب انخفـاض أسـعار النفـط، سـيؤدي إلـى تزايـد الإضطـراب في العلاقـات بـين هاتـين الحكومتـين. بالإضافـة إلـى ذلـك، تواجـد الجماعـات الشـيعية المسـلحة والتـي يتـصرف البعـض منهـا بشـكل مسـتقل عـن الحكومـة، تجعـل مـن كركـوك نقطـة انطـلاق واضحـة لظهـور الخلافـات السياسـية في المسـتقبل.

٤. المادة ١٤٠ ومشاكل التطبيق

في عام ٢٠٠٥ تم نقل مضمون المادة ٥٨ لقانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية الصادر من الحكومة العراقية المؤقتة الى المادة ١٤٠ من الدستور الدائم، وبالرغم من أن المادة الدستورية وردت بشكل مختصر من حيث النص،لكنها ألزمت تنفيذ التفاصيل الواردة في المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية. ويقضي الألتزام الوارد في الدستور الدائم بتنفيذ الخطوات التالية المدرجة في دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ و هي التطبيع و التعداد السكاني والأستفتاء العام. يتم تحليل كل من النقاط المذكورة أعلاه في الشرح التالي مع الأخذ بنظر الأعتبار توجهات مكونات كركوك.

التطبيع

فيما يخص عملية التطبيع، تشير المادة ١٤٠ من الدستور الى المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية، وهذه المادة تشير إلى أنه يجب وعلى 'وجه السرعة' رفع "الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك..."[٢٣] ، وهذه المادة الى جانب تطرقها لعملية التطبيع بشكل تفصيلي، تحصرها انجاز أربعة إجراءات:

١- التعويض المادي للذين تم طردهم (من كركوك) والذين تم إسكانهم فيها والذين عليهم أن يعودوا (الى أماكنهم
الأصلية).
٢- تصحيح القومية
٣- حل النزاعات الملكية.
٤- اعادة الحدود الإدارية الى ما كانت عليه قبل عهد البعث.

ولا تقدم أي من المادتين ٥٨ (من قانون إدارن الدولة للمرحلة الإنتقالية) و١٤٠ (من الدستور الدائم)الارشادات التفصيلية لتنفيذ الخطوات المشار اليها، الأمر الذي أدى الى حصول غموض في التفسير وبالتالي الخلاف والنزاع عليه بين مكونات كركوك.

وفضلا عن ذلك، فان الإجراءات و العمليات المتعلقة بتنفيذ المادة تتطلب الدقة والتمحيص في تفسير الفقرات، على سبيل المثال، كان التفويض المادي مخصصا للذين يرغبون في مغادرة كركوك بعد عام ٢٠٠٣ على شرط أن تترك العائلات كركوك خلال (٤٠) يوما من استلامهم للمبالغ التعويض.[٢٤] لكن هناك شكاوى بأن كثيرين قد أستلموا هذه المبالغ ومع ذلك فأنهم لم يتركوا المدينة وبقوا في مساكنهم، بالرغم من أن العدد الكلي لهؤلاء غير معلوم، على أي حال. بل هناك شكاوى بأن بعض الذين استلموا مبالغ التعويض النقدية استعملوها لأعادة تأهيل و تعمير مساكنهم في كركوك.[٢٥]

٢٣- يمكن الأطلاع على النص الكامل لقانون إدارة الدولة للمرحلة الأنتقالية على الموقع التالي http:///٢٠٠٩٠٤٠٩١٥١٣٢٩/http://web.archive.org/web
www.cpa-iraq.org/arabic/government/TAL-arabic.html
٢٤- مبلغ مقداره ٢٠،٠٠٠،٠٠٠دينار عراقي
٢٥- جلسة نقاشية عقدتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث مع ممثلين عن المكونات الكركوكية، كركوك، ٣ كانون الأول ٢٠١٤

أما بالنسبة الى العائدين الى كركوك، تدعي السلطات بأنه لا تتوفر قطع أراضي كافية في كركوك ليتم توزيعها على المستفيدين، واحدى الحجج بشأن عدم توفر قطع أراضي هي بأن الكثير من المساحات الملائمة للسكن داخل المدينة قد تم التجاوز عليها بشكل غير قانوني بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣.

جدير بالذكر بأنه في الحال الحاضر، ليست هناك اعتراضات بخصوص التعويضات المالية من قبل أي من الاطراف ذوي العلاقة في كركوك. ليس هذا فحسب بل أن ممثل العرب و التركمان والأكراد قد أيدوا العملية بشكل تام لأنها تستجيب لحقوق وأستحقاقات الافراد. [٢٦]

ولكن، فأن شكوكا قد أثيرت بخصوص نية الحكومة وعزمها على إنهاء هذه الخطوة الأولية، وفي الحقيقة، فان عددا كبيرا من ممثلي المكونات يعتبرون أن التعويض المادي أصبح عائقا رئيسيا امام السير قدما من تطبيق المادة (١٤٠)، وفي هذا السياق، صرح موظف رئيسي في كركوك "في ظل وجود هذه الألية والمضي فيها فأن التعويض النقدي لوحده سيستغرق عشرين عاما لأتمامه بالكامل، وذلك من خلال احتساب المدة على ضوء (١٧) مليار دينار عراقي التي تحولها الحكومة لتعويض سنويا."

وأستطرق هذا الموظف قائلا، "المكتب (الخاص بتطبيق مادة ١٤٠) في كركوك يستلم الآن (١٧) مليار دينار عراقي سنويا من باب النفقات السيادية والتي ستتقلص في ميزانية ٢٠١٥. المبلغ المطلوب لانجاز هذه العملية بشكل نهائي كاملة هو ٦٠٠ مليار دينار تقريبا."[٢٧]

والملاحظ أنه من أصل (١٢٠٣٢٠) طلبا مسجلا للتعويض في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ من قبل العوائل المرحلة،فأن هناك (٦١٤٦٦) حالة لم يتم تعويضها بعد، في حين أن ٢٨٣٨٤ طلبا قدم من قبل الوافدين، لم يبقى منها غير ٥٧٧٤ طلبا للتعويض.[٢٨]

نزاعات الملكية

ينطوي هذا الجانب من عملية التطبيع على قضيتين أحداهما محلية والأخرى تتعلق بالنزاعات على الأراضي الزراعية. وفيما يتعلق بمسألة المنازعات على الأراضي الزراعية، فانه ثمة قوانين اصدرت (أثناء حكم البعث) تمت بموجبها مصادرة مليون و مائتي الف (١٢٠٠٠٠٠) دونم من الاراضي (يساوي الدونم ٢٥٠٠ متر مربع)من قبل النظام البعثي وتم توزيعها فيما بعد. وبعد اسقاط النظام في عام ٢٠٠٣، طالب العائدون الى مناطقهم بأستعادة أراضيهم المصادرة و بذلك تحولت المسألة إلى قضية ضمن منهاج عمل الحكومة الجديدة حينذاك. وبحسب برلماني تركماني في بغدادفأن التركمان يعدون اول الخاسرين لأنهم "لم يستعيدو بشكل رسمي حتى مترا واحدا من أراضيهم الزراعية المصادرة."[٢٩]

٢٦- جلسة نقاشية عقدتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث مع ممثلين عن المكونات الكركوكية، كركوك، ٣ كانون الأول ٢٠١٤
٢٧- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ١٤ كانون الأول ٢٠١٤.
٢٨- هذه الأحصائيات تم إستلامها من لجنة تنفيذ المادة ١٤٠/ مكتب كركوك.
٢٩- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط، أربيل، ٣ تشرين الثاني ٢٠١٤.

وتعـود أحـدى الاسـباب الرئيسـية المعرقلـة لحـل هـذه النزاعـات الى الضعـف في تنفيـذ القوانـين، لكـن الى جانـب هـذا، هنـاك جملـة تعقيـدات اخـرى تسـاهم في صعوبـة الحـل. فلهيئـة نزاعـات الملكيـة مكتـب في محافظـة كركـوك، وقـد قامـت بالنظـر في مـا يقـارب الى (٨٨٠٠) قضيـة لكـن لاتتوفـر معلومـات رقميـة دقيقـة دالـة عـن نسـبة نجـاح الطلبـات التـي قدمـت للهيئـة لحلهـا. وهنـاك في حـال الحـاضر مـا يقـارب الى (٥٠) قضيـة قيـد النظـر في مكتـب كركـوك. هـذه الهيئـة تـداول قضايـا ناشـئة قبـل التحريـر في عـام ٢٠٠٣. غالبـا مـا يحتـاج مداولـة القضايـا الى وقـت طويـل وذلـك لأن القضايـا غالبـا مـا تتعـرض الى الأسـتئناف لـدى محكمـة الأسـتئناف المختصـة. أن القانـون رقـم (٢٩) لعـام (٢٠١٢) الصـادر مـن مجلـس الـوزراء يقضي،مـن الناحيـة النظريـة، بإلغـاء جميـع القـرارات الصـادرة مـن لجنـة شـؤون الشـمال بخصـوص الأراضي الصـادرة مـن قبـل النظـام البعـث. وفي حالـة تطبيقهـا سـيعجل بشـكل ملحـوظ وكبـير في سـير عمليـة حـل القضايـا، ولكـن، وعـلى أي حـال، فـان القانـون لم ينتقـل الى حيـز التطبيـق لحـد الأن. وإلـى جانـب ذلـك، فعـلى السـلطات المختصـة أصـدار التعليـمات شـأن التعويـض النقـدي حيـث أن بعضـا مـن المسـاحات المصـادرة قـد تـم بنـاء منشـأت حكوميـة عليهـا.

الحدود الإدارية

في كانـون الثـاني لعـام ٢٠٠٧ أوصـت لجنـة تنفيـذ المـادة (١٤٠) مجلـس الرئاسـة بأعـادة جميـع المناطـق المسـتقطعة مـن محافظـة كركـوك اليهـا بمـا في ذلـك تلـك المناطـق التـي تخضـع لسـلطات إقليـم كوردسـتان والحكومـة العراقيـة والتـي تتضمـن مناطـق جمجـمال، كفـري، كلار وطـوز خورماتـو، وبهـذا تعـود كركـوك الى حدودهـا لعـام ١٩٧٥. [٣٠]

ويعتـبر العـرب و التركـمان إي تغيـير في الحـدود الإداريـة الحاليـة لكركـوك بمثابـة معـوق هائـل أمـام تطبيـق المـادة (١٤٠)، ويعـارض هـذان المكونـان وممثلوهـما إعـادة رسـم الحـدود بدعـوى أن المسـألة لاتتعلـق بكركـوك فقـط بـل تشـمل جميـع مناطـق العـراق و لـكي يتـم التعامـل مـع كركـوك بشـكل منفصـل وأعـادة حدودهـا الاداريـة السـابقة اليهـا، يـرى العـرب و التركـمان أن المسـألة تحتـاج الى أتفـاق سـياسي بـين جميـع الأطـراف السياسـية، وهـذا السـيناريو يعتـبر مسـتبعدا وبعيـد المنـال حاليـا.

ومـن الجانـب الأخـر، فـان معظـم الكـورد يؤيـدون اعـادة الحـدود الإدرايـة الى سـابق عهدهـا، ولا ريـب في أن عـودة كركـوك الى حدودعـام ١٩٧٥، سـتمنح الكـورد وضـع الاغلبيـة العظمـى في المحافظـة، وطبقـا للدسـتور العراقـي، فإنـه عـلى مجلـس الرئاسـة أن تقـدم إلى البرلمـان مقترحـات بخصـوص التغـيرات الحاصلـة في الحـدود الإداريـة في كافـة أنحـاء العـراق.

وقـد قـدم الرئيـس العراقـي السـابق جـلال الطالبـاني عـام ٢٠١١، مقترحـات الى مجلـس النـواب ضمـن مـشروع قانـون يلغـى جميـع القوانـين الصـادرة مـن قبـل النظـام السـابق بخصـوص التغـيرات في الحـدود. ولكـن بقـى مـشروع القانـون المذكـور في الأدراج لـدى مجلـس النـواب دون تحريكـه. وفيـما يتعلـق بحالـة كركـوك، فإنـه يجـب إسـتقطاع مسـاحات مـن محافظـات صـلاح الديـن وديـالى وسـليمانية واعـادة ربطهـا بكركـوك، كذلـك فـان تغـير الحـدود سـيكون عمليـة معقـدة وطويلـة، بحيـث أنهـا قـد لا يـرى النـور أبـدا.

٣٠- پيتر بارتو، " التصارع مع وحدة أمة: النزاعات على الحدود الداخلية في العراق"، إنترناشنال أفيرس، ٨٦، رقم ٦ (٢٠١٠)، صفحة ٣٣٥.

لذلك فأن أي تقدم ينتظر تحقيقه في مجال الوصول الى حل سياسي لكركوك، يتطلب إبقاء حدودها كما هي عليها الأن. وتنص المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية بوضوح على وجوب تنفيذ عملية التطبيع "بوجه السرعة"، لكن بالرغم من مضي أكثر من عشر سنوات منذ التوقيع عليها ونقلها الى الدستور، فإنه يمكن القول بأن عملية التطبيع قد أنقضت من الناحية الفعلية وذلك لأن القضية ظلت معلقة دون حل الى وقتنا هذا ولم يتم تناولها "بوجه السرعة".وطبقا لما ورد على لسان أكاديمي كوردي بارز يركز إهتمامه على مسألة كركوك فأنه "لحد الأن لا توجد وصفة أفضل من المادة ١٤٠ لمعالجة المشكلة، لكن سؤالا مهما يطرح نفسه، أي جزء منها؟ بأعتقادي أن مرحلة التطبيع أنقضت."[٣١]

الإحصاء السكاني

لو تفحصنا الدستور العراقي، لوجدنا أنه يذكر مفردة الإحصاء السكاني في متنه مرتين فقط بشكل نصي. وتنص المادة ١٤٠ بوضوح وصراحة بإجراء إحصاء سكاني كجزء من العملية التي تسبق اجراء الإستفتاء، وتم تحديد تموز ٢٠٠٧ كموعد نهائي لإجراء الإحصاء،[٣٢] لكن المسألة أهملت، شأنها شأن الإحصاء السكاني العام لكل العراق الذي كان من المقرر اجراءه في ١٧ تشرين الأول لسنة ٢٠٠٧.

وكان السبب الرئيسي لعدم إجراء الإحصاء يتركز على مسألة ادخال سؤال (في الإستمارات المعنية) بشأن قومية الفرد. وهذا ناجم عن الإعتقاد بأن طرح سؤال يتعلق بقضايا تأريخية او عرقية من شأنه اثارة النزاعات والصراعات. لكن اجراء مثل هذا الاحصاء السكاني في كركوك من شأنه المساعدة لتحديد انتماء الناخب الكركوكي.وعلى رغم من كل ما تنطوي عليه هذا الامر، يجب اتخاذ خطوات عديدة لضمان أن التسجيل الناخبين يتميز بشفافية وعدالة، وفي كركوك بالذات يعتبر هذا أمرا معقدا وذلك لأنه غالبا ما يمس الأنتماء الشخصي للناخب وخلفيته التأريخية.

إن الوصول الى تعريف مضبوط للفرد الذي يحق له التصويت هو الأخر أمر مثير للخلاف الشديد بين أطراف مكونات كركوك. فالتركمان يعتبرون أغلبية العائدين بعد عام غير مؤهلين للتصويت. وقد وافق أغلبية ممثلي التركمان على الأستعانة بتسجيلات الاحصاء العام لسنة ١٩٥٧ كأساس لتحديد الناخبين المؤهلين للتصويت، ولكن فأن وجهات نظرهم تتجه الى تحديد أو اقتصار إستعمالها ضمن الحدود الإدارية الحالية وهو امر يرفضه الكورد. اما المجموعات العربية، في الطرف الأخر، فيعتبرون كل فرد حائز على الوثائق الرسمية الصادرة من كركوك مواطنا من المحافظة وبالتالى فهو مؤهل للمشاركة في أي عملية تقرر مستقبل المدينة. ومن الأهمية ملاحظة انه تم وقف عمليتي إصدار الوثائق الرسمية من كركوك ونقل الوثائق الرسمية إليها منذ عام ٢٠٠٣.

٣١- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٧، تشرين الثاني ٢٠١٤.
٣٢- ليام أندرسون و كاريث ستانسفيلد، الأزمة في كركوك: إثنوسياسية الصراع والمساومة(فيلادلفيا: بي، إي أن أن، (٢٠٠٩) صفحة ٢٦٨.

أما بالنسبة لمنظور الكورد، فأنه لا يتوفر الاجماع في الرأي او الرؤى يحث الكورد بخصوص أهلية الناخب. فعلى سبيل المثال، من بين الأراء المتداولة، إعتبار الأشخاص الذين مضى على سكنهم في كركوك أكثر من ٢٥ عاما و يملكون أملاكا وممتلكات (او دورا سكنية) مؤهلين للمشاركة في الإستفتاء.[٣٣] وعلى أي حال فأن الرأي السائد بين الكورد هو أن التعويل على احصاء ١٩٥٧ وشمول أقضية جمجمال، كلار، كفري، و طوز خورماتو وهو أفضل معيار لتأهيل الفرد لمشاركة في الإستفتاء من عدمه.[٣٤]

يحظى إحصاء عام ١٩٥٧ بالقبول لدى الكورد والتركمان في أن واحد من منطلق كونه أفضل و أوثق وأصح احصاء سكاني منفذ على نطاق العراق. وأن التغير الديموغرافي الذي حصل في البلد، إنما وقع في أعقاب هذا التأريخ الأمر الذي يجعل الأحصاءات الجارية بعد ذلك أقل مصداقية ووثوقا. غير أن العرب يرفضون بشدة أعتبار الإحصائية المشار إليها كمعيار لأهلية الناخب، حيث أنه في حالة إعتمادها، فإن نسبة قليلة فقط من العرب القاطنين في محافظة كركوك سيكونون مؤهلين للتصويت.

وفي خضم تضارب الأراء و الأفكار بشأن من يحق له المشاركة في الإحصاء من عدمه، فأن التركمان والعرب وبعض الكورد يعتقدون بأن اتفاق سياسي بين المكونات يجب أن يسبق أي عملية من هذا القبيل. ومن هنا من الممكن فهم وأستيعاب أن التحفظات المبنية من لدن مختلف القطاعات والمجتمعات كخطوط حمراء يجب الوقوف عندها وأخذها بنظر الأعتبار. وبقدر علاقة الأمر بالمكون العربي، فأنهم يقترحون أعتبار أي شخص يحمل وثيقة صادرة من كركوك مؤهلا للتصويت والإنتخاب، وهذا ما يرفضه الكورد والتركمان رفضا باتا بأعتباره يمنح الشرعية للمستوطنين، وبالمقابل فان مقترح الكورد، سواء مايخص احصاء عام ١٩٥٧ او السكن لمدة ٢٥ عامافي كركوك أو تملك ملك، هو الأخر معرض في أغلب الاحتمالات للرفض من جانب العرب.

وهكذا يبدو أن اي تقارب أو التقاء بين المواقف و الأراء بهذا الخصوص أمرا بعيد المنال والاحتمال، لهذا يمكن القول بأن أي أمل يعقد على إجراء إحصاء عام هو الآخر من قبيل اللاممكن ولن يصل الا الى الأبواب الموصدة. إن مسألة أهلية التصويت كانت من المشاكل العويصة حتى في الإستفتاءات العالمية السابقة حول الخلافات ذات الطابع الجغرافي، لذا من شأن هذه القضية أن تؤجل مثل هذه الاستفتاءات الى أجال غير مسماة. ويجدر بنا هنا الاشارة الى خطة عنان لعام ٢٠٠٤ المتعلقة بإجراء إستفتاء في قبرص، حيث كانت أهلية الناخبين من المشاكل الرئيسية، وبالرغم من الإعتراضات الشديدة، فإن الجميع توصلوا الى قرار بان كل المواطنين بلا إستثناء يجب أن يتمتعوا بحق التصويت والإنتخاب. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى التوصل إلى إتفاق وبخلافه فإن إجراء الإستفتاء سيكون صعبا.

٣٣- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ١٩،آب ٢٠١٤.
٣٤- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٧، تشرين الثاني ٢٠١٤

ومـما لاشـك فيـه أن السـماح لكافـة سـكنة كركـوك بالتصويـت سـيكون موضـع خـلاف للذيـن يـرون أن أهليـة التصويـت يجـب أن تشـمل "الكركوكيـن الحقيقييـن". أن مصـدر هـذا الخـلاف يرجـع إلـى الذيـن وفـدوا إلـى كركـوك قبـل عـام ٢٠٠٣ خـلال عمليـة التعريـب بالإضافـة إلـى الذيـن قدمـوا إلـى المحافـظ بعـد عـام ٢٠٠٣. لكـن، لابـد مـن التذكيـر بـأن الإسـتفتاء سـيقرر مصيـر كافـة سـكنة محافظـة كركـوك وان غالبيـة الذيـن اسـتقروا في كركـوك يعتـبرون انفسـهم مـن أهـالي المحافظـة لذلـك لا يمكـن تجاهـل او عـدم اخـذ مصالحهـم بنظـر الإعتبـار.

الإستفتاء

هنـاك آراء متباينـة حـول موضـوع الإسـتفتاء. تنشـأ الإختلافـات في وجهـات النظـر في التفسـير أو التعبـير غـير الدقيـق للمسـألة بالشـكل الـوارد في المـادة الدسـتورية ذات العلاقـة. فالمـادة تذكـر صياغـات عامـة كـما أنهـا لاتعـرف مـن هـو الشـخص المؤهـل للتصويـت و الإنتخـاب، ومـا هـي الحـدود أو الوحـدات الإداريـة لإجـراء الإسـتفتاء والمشـمولة بالعمليـة وصيغـة السـؤال الـذي يطـرح عـلى الناخـب ومـن هـي الجهـة أو الكيـان الـذي يتـولى تنفيـذ العمليـة.

وفيـما يخـص السـؤال الـذي سـيطرح عـلى الناخـب، فـأن الكثيريـن مـن السياسـين يؤيـدون سـؤالا يتضمـن اختيـارا واحـدا وهـو "هـل تؤيـد الإنضـمام الى إقليـم كوردسـتان أم لا ؟"[٣٥] غـير أن هـذه الفكـرة تلقـي إعتراضـا مـن لـدن التركـمان وكذلـك بعـض العـرب، بدعـوى أن في حالـة الجـواب بـــ "لا" يعنـي البقـاء ضمـن عـراق مركـزي. وواضـح أن المكونـات غـير الكورديـة ترغـب في أن تتجسـد تصوراتهـم بشـأن مسـتقبل كركـوك في عمليـة التصويـت. ولقـد بـرزت دعـوات مـن جانـب الكـورد الى حكومـة إقليـم كوردسـتان لإجـراء دراسـات قبـل عمليـة الإسـتفتاء لتحديـد مـا يتـم عنـه مـن تأثـير التواجـد الكـردي عـلى الارض والتماسـية الجغراقيـة والتوزيـع الموقعـي لمكامـن الـثروات والمـوارد.[٣٦]

٣٥- جلسة نقاشية عقدتها مؤسسة ميري مع ممثلين عن المكونات الكركوكية، كركوك، ٣ كانون الأول ٢٠١٤
٣٦- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، السليمانية، ٢٧، تشرين الثاني ٢٠١٤.

الوحدات الإدارية لإجراء عملية الإستفتاء

هناك جملة آراء وافكار وتصورات حول هذا الموضوع وتتضمن تلك الاراء مقترحات من بينها أن يجرى الإستفتاء على مستوى المحافظة بعد إستعادة الحدود الادارية الاصلية.[٣٧] والى جانب ذلك، هناك مقترح يركز على الوحدة الإدارية الصغيرة (أي الأقضية والنواحي)، ذلك لأن البعض يعتقد أن النتيجة في هذه الحالة ستكون اقرب الى تحقيق حقوق الناخبين ورغباتهم.[٣٨]

لكن الإستفتاء على مستويات الأقضية و النواحي بهذه الصورة قد تولد انقسامات ونزاعات أكثر شدة. فلو جاز للأقضية والنواحي أن تصوت بشكل مختلف، فأن ذلك من شأنه خلق حدود جديدة، لذلك فأن الإستفتاء على مستويات المحافظة بأكملها وضمن حدود الحالية قد يكون هو الحل الأقرب و الإختيار الافضل في هذا الشأن، لكن الوصول الى ذالك يتطلب اتفاقا سياسيا مسبقا عليه.

بعض الأوساط والأفراد الكورد ينظرون بأهمية خاصة الى مسألة الوصول الى إتفاق عام بين المكونات المختلفة في كركوك ليس فقط في مسألة الإستفتاء بل أيضا على سائر مضامين المادة (١٤٠)، بأستثناء التعويض المالي. والى جانب ذلك يعتبر حظور المجتمع الدولي عاملا حاسما في أي اتفاق أو اجماع يتم الوصول اليه.[٣٩]

أن المساعي المبذولة للتوفيق بين المصالح المتضاربة ودخول المجتمع الدولي على الخط وخصوصا منظمة الامم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو كليهما معا من شأنه تقوية أو تعزيز أي اتفاق يتم الوصول اليه مستقبلا. كما أن بوسع المفوضية العليا للانتخابات العراقية تنظيم و إدارة أي استفتاء يتم اجراؤه في كركوك مستقبلا. وعلى نفس المنوال بوسع بعثة الامم المتحدة للمساعدة العراق (UNAMI يونامي) تقديم العون اللازم من خلال فريقهم المختص بالانتخابات.[٤٠]

هناك نقاط محددة تحظى بقبول واتفاق الاطراف الثلاثة في كركوك حول الإستفتاء، وهي تخصيص ميزانية خاصة للأغراض الإدارية، والحاجة للوصول الى اجماع بين الأطراف وقيام البرلمان بإصدار القوانين اللازمة حول التفاصيل الخاصة بالعملية. ولاريب في أنه سيكون الوصول الى الاجماع السياسي بمثابة خطوة أساسية فى هذا المجال، بالرغم من أنه من المحتمل أن يتمحور وصول هذا الإجماع على الحلول النهائية للوضع للفترة ما بعد الإستفتاء.

٣٧- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ١٩، آيار٢٠١٥.
٣٨- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ٢، شباط ٢٠١٥.
٣٩- مقابلة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٧، آب ٢٠١٤.
٤٠- " المبادئ التنفيذية لإجراء الإستفتاء العام في كركوك"، مركز الديمقراطية والمجتمع المدني في جامعة جورج تاون، (٢٠١٣)،/http://ckro.georgetown.edu resources/framework

٥. منظور المكونات: طريق الحل

عنـد الحديـث عـن حـل سـياسي للوضـع في كركـوك، مـن الـضروري التطـرق إلـى الحلـول النهائيـة المختلفـة المقدمـة مـن قبـل الأطـراف ذات العلاقـة. هنـاك حلـول للمسـائل المتعلقـة بالحـدود والإدارة تخـص الوقـف مـن مسـألة ضـم كركـوك إلـى إقليـم كوردسـتان مـن عدمـه، وكذلـك هـل سـتكون هنـاك لكركـوك وضـع أو إطـار خـاص بعـد إجـراء الإسـتفتاء.

هـذه الحلـول تتمثـل في سـيناريوهات تعـود إلـى زمـن ليـس بالقريـب ومـن المهـم فهـم وجهـات نظـر كل طـرف مـن الأطـراف العرقيـة الرئيسـة في كركـوك أزاء هـذه السـيناريوهات السـتة، وخاصـة بعـد الإضطرابـات التـي أعقبـت أحـداث حزيـران ٢٠١٤، لأن هـذا مـن شـأنه أن يمهـد الطريـق للوصـول إلـى حـل سـياسي. ومـن الواجـب أن نـدرك بـأن المخـاوف السياسـية والإقتصاديـة والأمنيـة قـد تحـدث بعضـا مـن التغيـير في الـرؤى والأفـكار والمواقـف.

١- كركوك كمحافظة اعتيادية خارج إقليم كوردستان

تحتفـظ كركـوك بوضعهـا الحـالي كمحافظـة عراقيـة اعتياديـة تقـع إدارتهـا تحـت سـلطة الحكومـة في بغـداد.

٢- كركوك ذات وضع إداري خاص خارج إقليم كوردستان

هـذا الإختيـار يضـع كركـوك تمامـا خـارج الإقليـم مـن الناحيـة الاداريـة و الجغرافيـة لكنـه سـتتمتع بصلاحيـات إداريـة خاصـة. وفي إطـاره تمنـح الصلاحيـات العائـدة للحكومـة المركزيـة إلـى كركـوك وتصبـح إمـا محافظـة أو إقليـما، ولا تتمتـع بغـداد أو أربيـل إلا بقليـل مـن التأثـير المبـاشر عليهـا.

٣- كركوك كإقليم مستقل

تتمتـع كركـوك بوضعيـة الإقليـم مـع جميـع الصلاحيـات والحقـوق التـي يتمتـع بهـا أي إقليـم فـدرالي آخـر ضمـن العـراق.

٤- كركوك كمحافظة اعتيادية داخل إقليم كوردستان

هـذا السـيناريو يجعـل كركـوك بمثابـة محافظـة مـن محافظـات إقليـم كوردسـتان وتتمتـع بنفـس الحقـوق التـي تتمتـع بهـا سـائر محافظـات الإقليـم. وبذلـك تخضـع للسـيطرة الإداريـة والجغرافيـة للإقليـم.[٤١]

٥- كركوك ذات وضع إداري خاص داخل إقليم كوردستان

هـذا السـيناريو يضـع كركـوك جغرافيـا ضمـن إقليـم كوردسـتان ولكـن سـتمنح كركـوك ضمانـات إداريـة خاصـة تثبـت في الدسـتور المسـتقبلي لإقليـم كوردسـتان.

٤١- ستيفف ولف، الحكم (في) كركوك: "حل حالة منطقة متنازع عليها في عراق ما بعد الأنسحاب الأمريكي"، إنترناشنال أفيرز ٨٦، رقم ٦ (٢٠١٠) صفحة ١٣٧٦.

٦- وضع خاص مؤقت

هـذا البديـل القريـب مـن الوضـع الحـالي يعنـي أن كركـوك سـتصبح أقليـما يـدار بشـكل خـاص خـارج سـيطرة حكومـة إقليـم كوردسـتان لمـدة (٥-١٠) سـنوات. حيـث يمكـن إعتبـار هـذه الفـترة كـ" وضـع خـاص مؤقـت". وبعـد إنجازهـا وتخطـي المـشروع لمسـألة بنـاء الثقـة بـين مكونـات كركـوك وكذلـك بيـن بغـداد وأربيـل، يصـار إلـى إجـراء إسـتفتاء نهـائي يقـرر بموجبـه الإرتبـاط الجغـرافي لكركـوك في إطـار إقليـم كوردسـتان مـن عدمـه مسـتبقيا وضعهـا الإداري الخـاص في كلتـا الحالتـين. وقـد سـبق وأن أخـذ بمثـل هـذا الحـل كوسـيلة لحسـم الصراعـات الحدوديـة الطويلـة والمزمنـة.[٤٢]

ومـن الواجـب التأكيـد هنـا علـى أن تحديـد وفهـم الـرؤى والأفضليـات التـي تبديهـا المكونـات الرئيسـية في كركـوك نحـو البدائـل والخيـارات التـي سـلف ذكرهـا تحظـى بأهميـة بالغـة، وفي الوقـت الـذي يصعـب تعميـم إختيـارات كل واحـدة مـن مكونـات كركـوك المختلفـة حيـال هـذه المشـاكل المعقـدة، هنـاك أفـكار و رؤى عامـة يمكننـا الوقـوف عندهـا وتحديدهـا.

الرؤية العربية

إن تحديـد وجهـات نظـر السـكان العـرب في كركـوك ذو أهميـة بسـبب التغيـير الـذي حصـل في الجانـب الأمنـي للمحافظـة، فمـن حزيـران ٢٠١٤ ومـا بعـد، غـدت أجـزاء كبـيرة مـن محافظـة كركـوك بمـا في ذلـك مركـز المدينـة تحـت سـيطرة قـوات البيشـمرگة الكورديـة، وهـذا التطـور المثـير في المجـال الأمنـي إنعكـس تأثـيره بشـكل قـوي لـدى السـكان العـرب المحليـين في كركـوك. وفي الوقـت الـذي كان تحـرك قـوات البيشـمرگة ضمـن الرقعـة الجغرافيـة للمدينـة ينظـر إليـه كعامـل مسـاند للأمـن هنـاك وضروريـا للوقـوف بوجـه داعـش ومنـع تقدمـه، فـأن هـذا التطـور أثـار ويثـير حفيظـة أبنـاء المكـون العـربي وخشـيتهم في تنامـي نفـوذ وسـيطرة الأكـراد هنـاك. وفي هـذا الصـدد، ذكـر ممثـل عـن المكـون العـربي "نحـن نقبـل بحقيقـة تواجـد قـوات البيشـمرگة، لكننـا نرفـض إعتبـار ذلـك بمثابـة الأمـر الواقـع مـن جانـب الأكـراد بإتجـاه فـرض السـيطرة علـى كركـوك لأهـداف سياسـية."[٤٣]

إن الحضـور المتزايـد لقـوات بيشـمرگة كوردسـتان في كركـوك قـد أدى إلـى إرتفـاع مسـتويات القلـق والخـوف في أوسـاط المكـون العـربي، خصوصـا فيـما يتعلـق بتواجـد قـوات الآسـايش الكورديـة.[٤٤]

ويعتقـد العـرب بـأن الأحـزاب السياسـية الكورديـة في إقليـم كوردسـتان تهـدف إلـى السـيطرة التامـة علـى كركـوك، كـما ويعتـبرون أنفسـهم خـارج دائـرة صنـع القـرار بشـأن المحافظـة ويخشـون مـن تحولهـم التدريجي إلـى أقليـة فيهـا.[٤٥] وهـذا ربمـا يعلـل الموقـف العـربي الرافـض لـكل مـشروع مـن قبيـل تغيـير الحـدود الجغرافيـة لكركـوك أو إسـتعمال إحصـاء ١٩٥٧ لتحديـد أهليـة الناخبـين أو المصوتـين لأن كلا الإحتمالـين مـن شـأنهما تقليـل نسـبة المصوتـين العـرب في المحافظـة في أي عمليـة إسـتفتاء يجـرى فيهـا.

٤٢- ستيفف ولف، الحكم (في) كركوك: "حل حالة منطقة متنازع عليها في عراق ما بعد الأنسحاب الأمريكي"، إنترناشنال أفيرز ٨٦، رقم ٦ (٢٠١٠) صفحة ١٣٧٧.
٤٣- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٣ آب ٢٠١٤.
٤٤- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٦تشرين الأول ٢٠١٤.
٤٥- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٣ آب ٢٠١٤.

لـكل ذلـك فـإن الموقـف العـربي هـو ضـد إي إتجـاه هـادف إلـى إلحـاق كركـوك بأقليـم كوردسـتان حيـث يعتقـدون بـأن ذلـك مـن شـأنه تهميشـهم وبالتـالي تحويلهـم إلـى أقليـة. وتـأتي مقاطعـة العـرب للدسـتور العراقـي مـن أغلـب أسـبابه لمـا تتضمنـه مـن تداعيـات منهـا المـادة (١٤٠) والنتائـج المترتبـة علـى تنفيذهـا. ولقـد ذكـر شـخصية عربيـة بـارزة في كركـوك بـأن "الطـرف العـربي يرفـض فكـرة إلحـاق كركـوك بأقليـم كوردسـتان وأن لهـم إسـبابا لهـذا الرفـض. أولا، الأقليـم مبنـي إصـلا علـى أسـاس قومـي وليـس جغـرافي لأن أكثريـة سـاكنيه هـم مـن الكـورد، وأن القوانـين والتشريعـات فيـه تنبـع مـن الثقافـة الكورديـة، ولهـذا فـإن العـرب يعتـبرون إلحـاق كركـوك بالأقليـم إمحـاء لثقافتهـم."[٤٦]

ربمـا كانـت السـيطرة الكورديـة عامـلا مسـاعدا لبلـورة رأي المكـون العـربي بشـأن الحلـول الخاصـة بالمحافظـة، ومـن السـياق التأريخـي فـأن هـدف الكثيريـن مـن العـرب تركـز بشـكل دائمـي علـى إبقـاء المحافظـة تـدار مـن قبـل الحكومـة المركزيـة في بغـداد، بينـما رأى أخـرون منهـم بأنـه مـن الأفضـل تحويلهـا إلـى إدارة خاصـة. وكـما نـرى فـإن كلا المشروعـين يضعـان المحافظـة خـارج الحـدود إقليـم كوردسـتان الجغرافيـة. إن ماتـم بيانـه كان يمثـل رأي العـرب للفـترة ماقبـل حزيـران ٢٠١٤، ولكـن مـن الـضروري إدراك بـأن هـذه التصـورات تصلبـت أكـثر بفضـل القلـق المتزايـد عندهـم بشـأن وضعهـم الأمنـي في كركـوك وهـي تحـت سـيطرة الأكـراد وتنامـي أجـواء العلاقـة بـين مكونـات كركـوك.

ومـن السـهولة أن نـرى بوضـوح الآن بـأن رؤى المكـون العـربي في كركـوك قـد تغـيرت بعـد حزيـران ٢٠١٤، ففـي السـابق ربمـا كانـت أوسـاط واسـعة منهـم ترغـب في إبقـاء المحافظـة جـزء مـن العـراق بصـورة محافظـة عراقيـة، لكـن حالـة العلاقـة المتناميـة بـين العـرب السـنة والحكومـة الخاضعـة لسـيطرة الشـيعة في بغـداد، لهـا إنعكاسـات واضحـة في كركـوك.

فالعـرب في كركـوك بشـكل عـام هـم الان ضـد الخضـوع للحكومـة المركزيـة في بغـداد وكونهـم منهـا مـن الناحيـة الجغرافيـة، وبالتـالي مايعنـى لهـا مـن الناحيـة الإداريـة. لكـن ذلـك لايعنـي، علـى أي حـال، أنهـم يؤيـدون الأنضـمام إلـى إقليـم كوردسـتان، منهـم مـن يفضلـون أن تصبـح المنطقـة إمـا محافظـة مسـتقلة أو إقليـما بحـد ذاتهـا لكـن دون تأثـير كبـير عليهـا سـواء مـن جانـب إقليـم كوردسـتان أو الحكومـة العراقيـة، وهـذا الموقـف كان المكـون العـربي يعارضونـه بشـدة قبـل حزيـران قبـل حزيـران ٢٠١٤. وهنـاك علـى العمـوم إعتقـاد واسـع بـين الكثيريـن منهـم بـأن المـادة ١٤٠ مـن الدسـتور العراقـي,[٤٧] و فكـرة الإسـتفتاء غـير نافذة.[٤٨] لذلـك فـأن بعـض العـرب يعتقـدون بـأن قانـون تشـكيل الأقاليـم هـو الطريـق الأفضـل لحـل المسـألة. ومـن المعلـوم، أن مثـل هـذا الإختيـار يتطلـب الحصـول علـى ثلـث أصـوات أعضـاء مجلـس محافظـة كركـوك أو ١٠٪ مـن أصـوات الناخبـين مـن سـكان المحافظـة لتنظيـم إسـتفتاء بخصـوص المحافظـة بغيـة تحويلهـا إلـى إقليـم مسـتقل.[٤٩]

٤٦- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٦تشرين الأول ٢٠١٤.
٤٧- من المهم الإشارة إلى أن الكثير من العرب السنة على مستوى العراق قاموا بمقاطعة الإستفتاء على الدستور في عام ٢٠٠٥.
٤٨- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ١٦ آب ٢٠١٤.
٤٩- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٤.

وعلى أي حال، فيما إذا تكفل حكومة إقليم كوردستان أو الحكومة المركزية بتقديم الضمانات لهم، فإنه من الممكن حصول تغيير في تصورات المكون العربي في كركوك بإتجاه الأقلاع عن موقف الرفض المشار إليه. وبما أن نقل سجلات النفوس قد توقف بعد عام ٢٠٠٣، فإن بعض الممثلين عن المكون العربي يرون بأنه يحق فقط للذين يحملون هويات أحوال مدنية صادرة من كركوك أن يصوتوا في أي إستفتاء يجري في المحافظة، وهذا من شأنه إسقاط حق التصويت عن أعداد كبيرة من الكورد الذين عادوا إلى كركوك بعد عام ٢٠٠٣، وازاء ذلك يبدي العرب المرونة في قبول حق التصويت للذين يبرهنون أنهم من سكان كركوك الحقيقين.[٥٠]

الرؤية التركمانية

يبدو الموقف التركماني مشتتا وفقا لتوزيعاتها على الأحزاب والأطراف السياسية. ولذلك يمكن تصنيف مواقفهم إلى ثلاث فئات:

١- الأعضاء التركمان من "قائمة" كركوك المتآخية
٢- التركمان الشيعة الذين الكثير منهم ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة
٣- الجبهة التركمانية التي تتشكل من تحالف ستة أحزاب معضمهم من السنة واغلبهم يتبعون أنقرة من الناحية السياسية

تمتلك كل فئة من الفئات الثلاث رؤى ومواقف متباينة. فأعضاء قائمة كركوك المتآخية، هم أقرب إلى تأييد حل سياسي يفضي إلى إلحاق كركوك بأقليم كوردستان ولكن بوضع إداري خاص. أما الفئتان الثانية والثالثة يؤيدان مشروع تمتع المحافظة بوضع خاص خارج إقليم كوردستان ولهم مشروعهم الخاص بذلك.

الجبهة التركمانية التي دأبت على التنظير "للأقليم الخاص" للمحافظة، إتجهت حاليا إلى حل المسألة كركوك وفق الدستور، ولكن بموجب المادة (١١٩) وليس المادة ١٤٠، إذ تسمح المادة ١١٩ والتشريع اللاحق,[٥١] الذي يستند عليها بتحويل المحافظات إلى أقاليم منفصلة عن طريق تصويت ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو طلب مقدم من قبل ١٠٪ من الناخبين في المحافظة لإجراء إستفتاء بهذا الخصوص.[٥٢] وبهذا الخصوص تحدث قيادي تركماني في كركوك فيما يلي " نحن نرغب في أن نكون شركاء حقيقيين مع الكورد... حدود كوردستان محددة في الدستور. نحن نعترف بذلك، لكننا لا نعتبر كركوك جزء من إقليم كوردستان. نحن نريد أن تصبح كركوك أقليما مستقلا."[٥٣]

٥٠- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، كركوك، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٤.
٥١- قانون رقم ١٣ الذي أصدره البرلمان العراقي في سنة ٢٠٠٨.
٥٢- جلسة نقاشية عقدتها مؤسسة ميري مع ممثلين عن المكونات الكركوكية، كركوك، ٣ كانون الأول ٢٠١٤.
٥٣- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ٢٦ آب ٢٠١٤.

ولكـن، العديـد مـن الممثلـين عـن التركـمان يعتـبرون مشروعهـم، أي الإقليـم الخـاص، يمكـن أن يطبـق لفـترة محـدودة، ففـي هـذا السـياق واصـل القيـادي التركـماني حديثـه قائـلا "نريـد أن يسـتمر هـذا الحـل لثمانيـة سـنوات، ثـم يصـار بعدهـا إلـى إجـراء إسـتفتاء وسـنتقبل النتائـج مهـما كانـت حينئـذ."[٥٤]

هـذا الحـل يمكـن تصنيفـه ضمـن وضعيـة "الوضـع الخـاص الإنتقـالي" كـما ويمكـن إعتبـاره كآليـة لبنـاء الثقـة لـدى المجتمـح التركـماني. وهنـاك قلـق واضـح لـدى الممثلـين التركـمان بشـأن تمثيلهـم وحقوقهـم القانونيـة في حالـة إلحـاق كركـوك بأقليـم كوردسـتان، لـذا تتوالـى تأكيداتهـم مـن قبـل البعـض منهـم علـى هـذا الجانـب في حـال حصـول هـذا الإحتـمال. وفي هـذا الشـأن قـال أحـد الممثلـين عـن هـذا المكـون:

"نحـن نطلـب منـح كركـوك وضعيـة خاصـة سـواء أن كان ذلـك ضمـن العـراق أو إقليـم كوردسـتان. وفي حالـة إلحـاق كركـوك بأقليـم كوردسـتان، فـإن الحجـم السـكاني للتركـمان سـيزداد، وأن مثـل هـذه الزيـادة يجـب أن تتبعهـا زيـادة في التمثيـل. إن الوضـع الخـاص كفيـل بـأن يعـزز بنـاء الثقـة بـين الكـورد والعـرب والتركـمان."[٥٥]

أن الـرؤى التركمانيـة بخصـوص إحتـمال إلحـاق كركـوك بأقليـم كوردسـتان تتمحور حـول الضمانات السياسـية والثقافيـة، مـن ضمنهـا منـح المجتمعـات غـير الكورديـة الفرصـة الكافيـة للمنافسـة علـى جميـع المناصـب في حكومـة إقليـم كوردسـتان، ومنـح منصـب نائـب رئيـس الأقليـم أو نائـب مجلـس الـوزراء لهـذه المجتمعـات. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن الموقـف التركـماني يلـح علـى إدخـال رمـوز غـير كورديـة في العلـم وغـيره مـن الرمـوز الوطنيـة. ومـن الممكـن تضمـين هـذه المبـادئ في الدسـتور المسـتقبلي لأقليـم كوردسـتان بإعتبارهـا إجـراءات تسـاعد علـى بنـاء الثقـة. كـما إن بإمـكان الحكومـة العراقيـة أن تمنـح ضمانـات أخـرى، مثـل السـماح لكركـوك بالسـعي للتحـول إلـى إقليـم منفصـل في المرحلـة اللاحقـة للإسـتفتاء.

الرؤية الكوردية

مـن المهـم أن نعلـم بـأن هنـاك إختلافـات عميقـة في الـرؤى بين إقليـم كوردسـتان والهيئـات التمثيليـة الكوردية في كركـوك، حيـث تعتقـد الأحـزاب الكورديـة علـى نطـاق واسـع بـأن كركـوك يجـب أن ينضـم إلـى إقليـم كوردسـتان، لكنهـا تختلـف علـى العمليـة التـي تـؤدي إلـى ذلـك وكذلـك علـى طريقـة إدارة المحافظـة. لذلـك فـإن موقفـا واحـدا وواضحـا مـن جانـب الكـورد لم تتـم صياغتـه بشـكل نهـائي لحـد الآن. ولقـد بـين سـياسي كـوردي بـارز حينـما سـئل عـما إذا كان هنـاك موقـف و رؤى موحديـن للكـورد حيـال كركـوك قائـلا "أعتقـد أن الخـلاف علـى الإتفـاق سـينحصر بـين سـكان كركـوك أنفسـهم وليـس الأحـزاب السياسـية الكورديـة... نحـن نعـاني مـن سـلطتي أربيـل و بغـداد المنفصلتين، ولانريـد أن نقحـم المسـألة بخلافـات إضافيـة."[٥٦]

٥٤- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ٢٦ آب ٢٠١٤.
٥٥- نفس المصدر.
٥٦- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤.

وعلى أي حال، فأن الرؤى السائدة على الأرض هي أكثر إختلافا. وما يتوضح منه يوحي بأن أكثر الكورد في المحافظة يريدون لكركوك أن تتمتع بشكل من الوضع الإداري الخاص وأن الرأي السائد على نطاق واسع، هو أن تصبح كركوك جغرافيا جزء من إقليم كوردستان إلى جانب تحققها بصلاحيات إدارية خاصة مقارنة بمحافظات أربيل ودهوك والسليمانية و حلبجة. ولقد قال ممثل للإتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك بأنه "يجب أن تتمتع كركوك بوضعية الإدارة الخاصة، ويجب إعطاء التركمان حقوقا كافية تجعلهم يشعرون بأنه ثمة ضمانات تتكفل بحمايتهم."[٥٧]

ويشعر سكان كركوك الكورد المحليون بالإحباط جراء قلة إهتمام إقليم كوردستان بهم وبمحافظتهم، وربما كان هذا الشعور وراء لماذا تحظى نظرية "الأقليم المنفصل" لكركوك المماثل لأقليم كوردستان بالقبولية لدى بعض أوساط المجتمع الكركوكي الكوردي.

ولا ريب أن على الكورد أن يكونوا على جانب من المرونة فيما إذا أريد تحقيق حل سياسي للمسألة، وهذا يعني في المقام الأول التفاوض مع المكونات العربية والتركمانية بشأن ضمان حقوقهم وأمنهم ومساهمتهم في العملية السياسية.[٥٨]

كما ويركز الموقف الكوردي على المادة (١٤٠) كأساس لحل مسألة كركوك والمناطق المتنازع عليها بالرغم من النواقص التي تتسم بها. و قال مسؤول كوردي بارز حول ذلك بـ "إن كل تفاوض مع بغداد من جانبنا يجب أن يمر من خلال المادة (١٤٠)، فهي الخيار الوحيد لدينا."[٥٩]

ولكن هناك أراء تقول بأن المادة (١٤٠) يجب أن تعرف لأي تحرك نحو حل المسألة، لأن هناك إختلافات حول كيفية إنجاز مرحلة التطبيع، وإجراء الإحصاء العام وفيما إذا كان الإستفتاء قابلا للأجراء.

من المهم الأشارة هنا إلى أن جميع مكونات كركوك تتفق وبوضوح على حقيقة إن إبقاء كركوك كمنطقة متنازعة عليها ليست محل قبول وأن الوضع الراهن في المحافظة لا يشكل حلا مناسبا لها قطعا. والأمر الآخر الذى أصبح محط إتفاق جميع المكونات هو أن كركوك يجب أن تتمتع بحالة إدارية خاصة، ولكن وجهات النظر تختلف حول الشكل أو النمط الذي ينبغي أن تأخذه هذه الإدارة الخاصة وفيما إذا ستكون ضمن حدود أقليم كوردستان أم لا. ينبغي على حكومة إقليم كوردستان و الحكومة المركزية منح أهالي كركوك فرصة الإختيار بين اللحاق بأدارة أقليم كوردستان أو البقاء ضمن الحكومة المركزية بغداد وذلك عن طريق الإستفتاء وبغض النظر عن نتائجه.

٥٧- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك،٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤.
٥٨- مقابلة أجرتها مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، كركوك،٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤.
٥٩- نفس المصدر

٦. الخلاصة

في الوقت الذي يستطيع المرء أن يلمس تغير الوضع الأمني في كركوك، فإنه يحس بموازاة ذلك حصول نقلة في رؤى اللاعبين المحليين. وهذا في حد ذاته يمثل تطورا نوعيا مهما وذلك لأن أي تطور بأتجاه حل المسألة وتقرير وضع المحافظة يجب أن يصدر حصرا من الممثلين الفعليين للسكان. وعلى هؤلاء الممثلين أن يظهروا إرادة سياسية تسهل الوصول إلى إجماع سياسي يتم من خلاله الوصول إلى حل تفاوضي سلمي لمشكلة كركوك.

وتدل الدراسة التي قام بها المؤسسة بشأن ديناميات المسألة بوضوح، بأن الإحتفاظ بالوضع الراهن لم يعد الحل المناسب لدى الممثلين السياسين على أرض الواقع الحالي هناك، حيث أن الجميع يوافقون على أن الوضع الأمني الحالي في كركوك يجب تناوله وأن الحل السياسي لازال هو الحل الأمثل. وبموازات وجود إختلافات في الرؤى بخصوص كيفية ديمومة وتأطير الوضع السياسي الحالي، فأن هناك رغبة واضحة لدى الأطراف للمضي في المفاوضات بخصوص مستقبل كركوك والبحث في الإحتمالات المؤدية إلى ذلك.

وفي الوقت الذي قد خلق الوضع الأمني المعقد فوضى عارمة على نطاق العراق بأكمله، فإنه قد بعث فرصة ملائمة للأطراف المعنية لإعادة التقييمات بخصوص مستقبل المحافظة. إن هذه الحقيقة المستجدة تلقي نفسها بقوة بإتجاه فرص الحلول الواقعية والعقلانية الملائمة للبيئة السياسية والإجتماعية في كركوك و المستجيبة لتطلعات سكانها، أي مايعني الإنفتاح بوجه الحلول التوافقية والوسطية التي تشمل جميع فئات المجتمع الكركوكي بلا إستثناء أو تمييز.

وبغية المضي قدما في المسألة، لابد من إيجاد إطار محلي قادر على التصدي لجميع المشاكل الغامضة من قبيل خلافات الحدود، مسألة الإستفتاء و سجلات الناخبين والأحصاء السكاني بإتجاه حلحلتها ثم تقديم الحلول اللازمة لها. وفي حالة النجاح في تحقيق مثل هذا الإطار في كركوك، فإن من شأن ذلك إضفاء الصفة الشرعية على العملية وبالتالي الضغط على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان على إحياء العملية التي تمر بفترة سبات عميقة. ويجدر ذكره هنا، أنه في الوقت الذي تتعرض المادة (١٤٠) نفسها إلى إعتراضات شتى، فإنه من الواضح أن العملية ذات المراحل الثلاث لازالت تقابل بالقبول من لدى الأطراف المعنية.

من أجل الوصول إلى النقطة التي فيها يمكن أجراء الإستفتاء العام على الوضع المستقبلي لكركوك، لابد من إتخاذ عدة خطوات إستباقية، كما وعلى القيادات السياسية في العراق وضمن فترة زمنية محددة الإتفاق على الخطوات العملية المتعلقة بالوضع قبل وبعد الإستفتاء، وهذا يمكن إنجازه عن طريق الحوار فقط. و على هذه الإجراءات يتوقف الوصول الى أي حل ناجح للوضع في كركوك. وفي الوقت الذي يعود تركيز الإنتباه العالمي على الوضع في العراق، من الضروري جدا تناول المشاكل المزمنة والطويلة الأمد التي يعاني منها البلد، طالما هناك بصيص من الأمل لتحقيق مثل هذ القضية.

٧. التوصيات

١) موعد إجراء الإستفتاء العام

ينبغي إجراء إستفتاء عام بخصوص الوضع النهائي للمسألة خلال ثلاث (٣) سنوات القادمة ويجب أن يحدد موعد أجراء الإستفتاء ضمن تلك المدة. من المهم الإشارة هنا إلى أن هذه العملية يجب أن تتم قبل الإنتخابات النيابية العراقية القادمة للعام ٢٠١٨, و أن تنفذ قبل ٣١ آذار ٢٠١٨.

أ) ينبغي على الحكومة العراقية و حكومة إقليم كوردستان و بالإستشارة مع الأطراف ذوي العلاقة في كركوك التوصل الى إتفاق سياسي قبل اواسط عام ٢٠١٦. و لا ريب في أن هذا الإتفاق يجب أن يمهد الطريق للتوصل إلى الحل ولإجراء الإستفتاء المزمع.

ب) فيما يتعلق بشكل الإدارة في كركوك خلال السنوات الثلاث القادمة، تلوح في الافق خيارين:

i. إستبقاء الوضع الحالي كما هو عليه (كمنطقة متنازعة عليها)

ii. تبني إدارة خاصة إنتقالية مستقلة تمارس فيها الحكومة المحلية الصلاحيات الإدارية المطلوبة لأدارة المحافظة.

تعتقد مؤسسة ميري بأن الخيار الثاني (ii) هو الأنسب و يتماشى مع ضروف كركوك و العراق، و تحث المؤسسة نواب كركوك في مجلس النواب العراقي في الإسراع في تشريع قانون خاص لإنتخابات مجلس محافظة كركوك و ان يكون هذا القانون نافذا لدورة واحدة فقط.

ت) ويجب أن يتم خلال هذه الفترة إتخاذ إجراءات من شأنها بناء الثقة بين الأطراف (كما سيأتي تفاصيلها لاحقا), و تطبيع الوضع الأمني في كركوك (أو تثبيته على الأقل), الى جانب توضيح الغموض الوارد في المادة ١٤٠ من دستور عام ٢٠٠٥ (وخصوصا أهلية التصويت والإحصاء وسؤال الإستفتاء).

تعتقد مؤسسة ميري بأنه في حالة عدم إجراء الإستفتاء بالتاريخ المشار اليه, فإن الوضع الراهن سيبقى على حاله مع أبعد تقدير. و ان الإعتقاد بأن السيطرة الفعلية الناشئة من حالة الأمر الواقع من شأنها تحقيق الهدف المرجو في العائدية, لن يؤدي إلا الإخلال بإستقرار المحافظة وبالعلاقة بين أربيل و بغداد. إن مسألة كركوك يمكن أن تحل فقط بطريقة سلمية وعن طريق عملية سياسية، وفي حالة عدم إحراز أي تقدم في هذا المضمار قبل الإنتخابات العراقية المزمع إجراؤها في ٢٠١٨، فإن إمكانية الوصول إلى حل سياسى ناجح ستكون ضئيلة.

٢) إستعادة الحدود الإدارية وأهلية التصويت والإحصاء

يجب حل مسألة الإحصاء وأهلية التصويت, والحدود الجغرافية لعملية الإحصاء (على مستوى المحافظة أم على الوحدات الإدارية الأصغر).

أ - يجب التوصل إلى إتفاق سياسي ضمن إطار المادة الدستورية ذات العلاقة حول إعادة أقضية جمجمال, كلار, كفري و طوز خورماتو الى محافظة كركوك.

تعتقد مؤسسة ميري بأن إستعادة الحدود الإدارية لمحافظة كركوك لما كانت عليها قبل مجئ النظام البعثي للحكم أمر يتعذر فعله، إذ أن إعادة رسم الحدود الإدارية لمجموعة من المحافظات ليست واقعية لعدة أسباب منها أن التغيرات التي أجريت على الحدود الإدارية لأغراض سياسية لاتقتصر فقط على كركوك بل تشمل محافظات أخرى.

ب - يجب حل قضية أهلية التصويت قبل إجراء الإستفتاء المزمع, و لإنجاز ذلك يجب التوصل الى اتفاق سياسي آخر.

تعتقد مؤسسة ميري أن أهلية التصويت يجب أن تشمل كافة سكنة كركوك عدا الوافدين الذين تسلموا التعويضات المالية وكذلك الوافدين الذين سوف يستلمونها في الفترات القادمة والنازحين من المحافظات الأخرى، وهذا ما يفضله العديد من الساسة في كركوك.

ت - يجب إنهاء قوائم ختامية بالمصوتين خلال السنة التقويمية (٢٠١٦).

ث - يجب أن تخضع مسألة الإحصاء هي الأخرى لإتفاق الجميع لأن المادة ١٤٠ تستلزم وجوده كشرط لإجراء الإستفتاء, و في حالة عدم توفر الإتفاق على إجراء الإستفتاء, فإنه يمكن تلافي هذا الموضوع عن طريق إتفاق سياسي و قانوني.

٣) سؤال وعملية الإستفتاء العام

بعد إنقضاء الفترة الزمنية المشار إليها (ثلاث سنوات) وإعتماد االفقرات المذكورة في هذا الإطار، ينبغي :

أ - إجراء إستفتاء مضمونه ببساطة هو (نعم/لا)، ثم يصار الى الأخذ بقرار الأغلبية. وبهذا فأن نتيجة الإستفتاء ستقرر المصير النهائي لكركوك.

تقترح مؤسسة ميري أن يصاغ السؤال الذي يطرح في أي إستفتاء مستقبلي بهذا الخصوص بالشكل الآتي: **"هل تؤيد ضم كركوك الى إقليم كوردستان العراق؟"**

ب - يجب أن تتم عملية الإستفتاء تحت إشراف المنظمة الدولية المختصة وبإعترافها بالإستفتاء يصبح تنفيذ نتائجه ملزما. ومن المفضل ان يتفق جميع الأطراف على اختيار الجهة او الجهات المشرفة قبل ان يتم تكليفهم بالمهمة.

ت - يجب الإتفاق عل الجهة الرسمية التى تقوم بتنفيذ هذا الاتفاق من حيث اجراء الإحصاء او الإستفتاء. جدير بالذكر أن الدستور العراقي لم يحدد الجهة المسئولة عن اجراء الإحصاء او الإستفتاء، و يمكن ان تكلف المفوضية العليا للإنتخابات و بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي يمكن أن تقدم المشورة الفنية للمفوضية.

ث - ينغي إجراء الإستفتاء على مستوى المحافظة وضمن الحدود الإدارية الحالية. على الرغم من إقتراح العديد من الساسة على إجراء الإستفتاء العام على مستوى الوحدات الصغيرة (أي الأقضية والنواحي) في كافة المناطق المتنازع عليها، إلا أن مؤسسة ميري ترى أن محافظة كركوك يجب التعامل معها كحالة خاصة. أما في باقي المناطق المتنازع عليها، فيمكن إتباع طرق أخرى.

٤) قبل وبعد إجراء الإستفتاء

على مدى الفترة المحددة قبل إجراء الإستفتاء، من المهم إتباع عملية متواصلة لتحقيق إستقرار الحالة الأمنية، ومن الضروري أن تمنح بغداد الصلاحيات الإدارية التي تستحقها الحكومة المحلية في كركوك.

أ - تتمتع كركوك بخصوصيتها وعلى بغداد و أربيل إحترام هذه الخصوصية ودعم تنفيذ النتائج المتمخضة عن عملية الإستفتاء العام النهائي. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة المركزية تمكين الحكومة المحلية في كركوك من تطبيق و ممارسة الصلاحيات التي يحتاجها للقيام بمهامه.

ب - تتكفل كل من الحكومة العراقية و حكومة إقليم كوردستان ضمان توفر الشفافية و الوضوح في التعامل المؤسساتي فيما يخص وضع كركوك بعد الإستفتاء.

٥) توصيات لحكومة إقليم كوردستان

أ - تبني مشروع موحد بشأن حل قضية كركوك

نوصي بأن تقوم حكومة إقليم كوردستان بلعب دور بناء باتجاه تحقيق و تطبيق حل نهائي لوضع كركوك. و على جميع الأطراف السياسية الرئيسية تبني وجهة نظر مشتركة بشأن مسألة كركوك، و يجب ضمان التعاون المشترك للوصول الى برامج اقتصادية (مع مشاريع استراتيجية و استثمارية) و سياسية و اجتماعية بهذا الخصوص.

ب - على حكومة إقليم كوردستان التعاون التام لبناء الثقة بين مجتمعات كركوك

ان مسألة الثقة لدى مكونات كركوك تجاه حكومة إقليم كوردستان يعتبر عائقا جديا يحول دون تطبيع الوضع السياسي و الأمني في كركوك. و من اجل معالجة ذلك, يجب تقديم ضمانات دستورية لجميع المجتمعات الكركوكية, بما في ذلك تأمين المقاعد البرلمانية و حماية الحقوق الثقافية و التعليمية. على سبيل المثال، على حكومة إقليم كوردستان منح الفرصة للمنافسة على جميع المراكز والمواقع الوظيفية في الإقليم و ضمان منح مقعد نائب رئيس الاقليم او نائب رئيس الوزاراء لممثلين عن المكونات غير الكوردية, كما و يمكن إضافة درجات وظيفية مماثلة لجميع المكونات، و من اللازم إدراج ذلك في دستور إقليم كوردستان. علاوة على ذلك يجب الإشارة بالمكونات الأخرى حتى في علم كوردستان والرموز الوطنية الأخرى.

٦) توصيات للحكومة العراقية الفدرالية

أ - مأسسة العلاقة بين القوات الأمنية التي تتولى أمن كركوك والدفاع عنها في الوضع الراهن.
إن الواقع الحالي للأمن في كركوك مبني على أساس الأمر الواقع الناشئ من تغير في القوات المدافعة عن تلك المناطق بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤. و بغية تثبيت العلاقة بين بغداد و أربيل من الضروري التوصل إلى إتفاق رسمي بشأن الوضع الأمني بالاستناد الى الحقائق الموجودة على الأرض، و من الواجب ان يعتمد ذلك على اتفاق أمني رسمي بين بغداد و أربيل حول وجود قوات البيشمركة في محافظة كركوك.

ب - تخصيص الأموال للإسراع في حل نزاعات الملكية و تعويض ذوي العلاقة ماليا.
يجب زيادة تخصيصات البترودولار المقررة لكركوك (المنتج من حقول المحافظة) (حسب التعديل الثاني لقانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بعد ان عدل بقانون ١٩ لسنة ٢٠١٣) بغية توفير التخصيصات الاضافية اللازمة للاسراع في حل مسألة نزاعات الملكية . إن زيادة التخصيصات المالية من شأنها المساعدة في اسراع عملية انجاز المعاملات و دفع مبالغ التعويضات الى ذوي الإستحقاق.

وقد بقيت هذه النزاعات غير محلولة بسبب ان المسيطرين حاليا على الأراضي يطالبون بالتعويض عن الجهود و الاستثمارات التي وظفوها خلال سنين سيطرتهم الطويلة عليها, في حين يطالب المالكون الاصليون باستعادة اراضيهم.

٧) توصيات للأطراف الفاعلة المحلية

أ) توحيد و تنظيم الأجهزة الأمنية في كركوك
بادئ ذي بدء يجب توحيد قوات الآسايش في كركوك. فمن المعلوم أن القوات العائدة لكلا الحزبين, الديمقراطي الكوردستاني و الإتحاد الوطني الكوردستاني لهما حضورهما على الأرض في المدينة ولكن لديهما مشاكل في التنسيق إلى حد ما, الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع الأمني هناك. و بالرغم من أن هاتين القوتين غير موحدتان في إقليم كوردستان العراق, فأن دمجهما في كركوك من شأنه أن يشكل نموذجا لعمل مماثل في بقية أنحاء الإقليم. وفي نفس الوقت، يجب أن لا يقتصر قوات الاسايش على قومية واحدة بل يجب أن تضم القوميات الأخرى أيضا.

بالإظافة إلى قوات الآسايش، تتواجد في كركوك العديد من الأجهزة الأمنية الأخرى. و من اللازم التركيز على النوعية و ليس الكمية, فضلا عن أنه يجب تقليص الجهاز الأمني المتضخم حاليا, و تحسين فعاليته و أدائه من خلال التنسيق و التعاون المتبادلين. و من بديهيات القول أن تعدد الأجهزة الأمنية التي تفتقر الى الإتصال و التواصل المتبادلين لا يولد إلا الثغرات الأمنية.

ب) تقنين حمل الاسلحة في مدينة كركوك

تعج كركوك بأنواع من الأسلحة, و لمعالجة ذلك يجب أن يصار الى فرض قيود أكبر على تجارة وحيازة الأسلحة الخفيفة، حيث أن من شأن سهولة الحصول على السلاح أن تدمر من عامل الإستقرار في المدينة, كما أن فرض مثل هذه القيود على مبيعات السلاح العلنية من شأنه تسهيل المراقبة على سير الوضع الأمني في المدينة سيرا سلسا و مسيطرا عليه.

ج) ضمان العدالة في إشغال الوظائف الإدارية

من المعلوم أن التوظيف في مستويات الخدمة المدنية والمواقع الوظيفية الحساسة يخضع لمعايير الإنتماء العرقي و الولاء السياسي. لابد لهذه الممارسة أن تجتث نهائيا و تنهى و تستبدل بمعايير تستند الى الكفاءة و الخبرة و المواصفات المبنية على الوصف الوظيفي، و على الحكومة المحلية أن تضمن توفر عامل العدالة في إشغال الوظائف ذات الطبيعة السياسية.

د) توظيف و اشراك المجتمع المدني في عملية صنع السياسات و صنع القرار

تحث مؤسسة مبرى المجتمع المدني داخل و خارج كركوك ان تبادر وتشارك في تقديم الدعم و المشورة لاصحاب القرار و مراقبة سير عملية تنفيذ الاتفاقات و أن تتصرف كمشارك مسؤول في ايجاد و تسويق الحلول و ازالة العقبات.

ه) ضمان مشاركة كافة المكونات في المناصب القيادية للشرطة

يجب حماية المكونات المختلفة في كركوك من قبل قوة شرطة تعكس التنوع الإثني في كركوك، و يجب إتاحة الفرصة للجميح في تولي المسؤوليات والمواقع الرئيسية في هذه المؤسسة الأمنية شرط توفر الشروط المهنية والحرفية اللازمة. حاليا هذه المناصب لم توزع بشكل يعكس التنوع الإثني في كركوك. إن من شأن هكذا إجراء رفع مستويات الثقة بالشرطة كما ويساعد في تخفيف القلق والتوترات بين المكونات.

٨) توصيات للجهات الفاعلة الدولية

أ) ضمان المشاركة مع الشركاء المحليين

على المجتمع الدولي الضغط على كلتا الحكومتين, العراقية و إقليم كوردستان, للعمل سوية مع الممثلين السياسيين المحليين في كركوك (دون التفريق بين الكتل السياسية والاحزاب بما فيهم الغير ممثلين في الحكومة المحلية) لتسهيل إمكانات التوصل الى حلول سياسية, و من اللازم إتباع نهج ينطلق من أدنى إلى إعلى المستويات لضمان الإنتقال السلس نحو أي إستفتاء يقرر إجراؤه مستقبلا. و بينما هناك حاجة الى تشجيع حصول عمليات سياسية شاملة من أعلى المستويات الى أدناها لحل المسألة سياسيا، فإن التحرك من أدنى الى أعلى المستويات لإجراء مشاورات بين الجهات الفاعلة السياسية المحلية يعتبر حيويا لضمان خلق إستراتيجية متماسكة تأخذ بنظر الإعتبار همومهم و أفكارهم جنبا الى جنب مع مساهمتهم الفعلية و المضمونة كشركاء في العملية برمتها.

ب) تسهيل عملية الحوار و التواصل الموقعي على مستوى كركوك

من اللازم إطلاق عمليات الحوار بين المكونات في كركوك بشكل فعلي و على المستوى المحلي.إن من شأن مثل هذا النوع من الحوار توطيد العلاقة بين المكونات كما وسيضمن تقارب المكونات مع بعضها وبشكل عملي. ولضمان تنفيذ هذه العملية بنجاح، من الضروري الإستثمار في القطاع التربوي بإعتباره عاملا جوهريا وأساسيا في عملية التكامل والإندماج الإجتماعي. و يعتبر الحوار و التواصل بين المكونات الأساسية الحجر الأساس في تهيئة الأرضية اللازمة للتوصل إلى الحلول السياسيةكما وسيشكل عاملا أساسيا لتخفيف التوترات بين المجتمعات الكركوكية وإحياء علاقات المودة التقليدية بين تلك المجتمعات.

ج) تأييد إطلاق عملية سياسية

بوسع المجتمع الدولي أن يلعب دورا مشهودا في حل قضية كركوك. من اللازم أن يشترط المجتمع الدولي مساندته للحكومة العراقية وحكومة أقليم كوردستان بحل هذ القضية المهمة بالوسائل السياسية وبينما يركز المجتمع الدولي إهتمامه على العراق مرة أخرى ، فإن الفرصة متاحة الآن أفضل من أي وقت مضى على قيامه بالضغط على الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم للمبادرة الجدية نحو حل نزاعاتهما المزمنة و الطويلة, وهذا من شأنه أن يمهد الأرضية الملائمة ويخلق الإرادة السياسية لتسهيل الوصول الى إتفاق ناجح بشأن كركوك.

الملحقات

الملحق (أ): المادة ١٤٠ من الدستور العراقي ٢٠٠٥

المادة (١٤٠): تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها . أولاً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ثانيا تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستورعلى ان تنجز كاملة (التطبيع ، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة . ٣١/١٢/٢٠٠٧

الملحق (ب): المادة ٥٨، قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية

المادّة الثامنة والخمسون:

أ) تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحلّ النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من أجل رفع الظلم الذي سبّبته ممارسات النظام السابق والمتمثّلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معيّنة من ضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الأفراد من أماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية، ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

١ - فيما يتعلّق بالمقيمين المرحّلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحلّ النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترةٍ معقولةٍ، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم. وإذا تعذّر ذلك، على الحكومة تعويضهم تعويضاً عادلاً.

٢ - بشأن الأفراد الذين تمّ نقلهم إلى مناطقٍ وأراضٍ معيّنةٍ، وعلى الحكومة البت في أمرهم حسب المادّة (١٠) من قانون الهيئة العليا لحلّ النزاعات الملكية العقارية، لضمان إمكانية إعادة توطينهم، أو لضمان إمكانية تلقّي تعويضات من الدولة، أو إمكانية تسلمهم لأراضٍ جديدةٍ من الدولة قرب مقرّ إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، أو إمكانية تلقّيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم إلى تلك المناطق.

٣ - بخصوص الأشخاص الذين حرموا من التوظيف أو من وسائل معيشية أخرى لغرض إجبارهم على الهجرة من أماكن إقامتهم في الأقاليم والأراضي، على الحكومة أن تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والأراضي.

٤ - أمّا بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة إلغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للأشخاص المتضرّرين بالحقّ في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون إكراهٍ أو ضغطٍ.

ب) لقد تلاعب النظام السابق أيضاً بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية، على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة، وفي حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكّم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات، وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكّم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

ت) تؤجّل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاءٍ سكانيٍّ عادلٍ وشفّافٍ، وإلى حين المصادقة على الدستور الدائم، يجب أن تتمّ هذه التسوية بشكلٍ يتّفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار إرادة سكّان تلك الأراضي.

الملحق (ج): قائمة الأشخاص الذين تم مقابلتهم

أمين شوان (خبير و مؤرخ)
أيهان كمال محمد (عضو بارز في حزب توركمن ايلي)
إسماعيل الحديدي (عضو المجلس السياسي العربي)
ابراهيم خليل (عضو مجلس محافظة كركوك)
احمد عزيز (حركة التغير - كركوك)
ادوار أورهام (مساعد محافظ كركوك لشؤن الادارية)
ازاد جباري (عضو مجلس محافظة كركوك)
اوات محمد أمين (عضو مجلس محافظة كركوك)
بابكر صديق أحمد (عضو مجلس محافظة كركوك)
تحسين كهية (عضو مجلس محافظة كركوك)
جلال جوهر (منسق شؤون غرفة الحكومة والبرلمان في حركة التغيير)
حسن تورهان (عضو برلمان العراقي – نائب رئيس حزب الجبهة التركمانية)
خالد شواني (متحدث باسم الرئيس الجمهورية العراقية – عضو السابق في البرلمان العراقي)
راكان سعيد الجبوري (نائب محافظ كركوك)
رياض صاري كهية (رئيس حزب توركمن ايلي)
سامي رفعت بختي (عضو مجلس قضاء داقوق)
سيلفانا بويا (عضو مجلس محافظة كركوك)
شاخوان عبدالله (عضو البرلمان العراقي)
شيخ جعفر (عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني)
طورهان المفتي (مستشار رئيس جمهورية العراق)
عارف قورباني (صحفي و معلق سياسي)
عبد الرحمن صديق (وزير البيئة السابق في الحكومة العراقية)

عبدالرحمن منشد العاصي (عضو المجلس السياسي العربي)
عدنان قادر زنگنه (رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة كركوك)
علي مهدي صادق (عضو مجلس محافظة كركوك)
عماد احمد (عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني)
عمار الحكيم (رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)
فاضل ميراني (عضو المكتب السياسي لحزب الديموقراطي الكوردستاني)
لطيف فاتح فرج (مدير مكتب برلمان إقليم كوردستان في كركوك)
محمد احسان (رئيس السابق لهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة إقليم – حكومة إقليم كوردستان)
محمد خليل الجبوري (عضو مجلس محافظة كركوك)
محمد كمال (عضو مجلس محافظة كركوك)
نجاة حسين (عضو مجلس محافظة كركوك)
نجم الدين كريم (محافظ كركوك)
نرمين عثمان (نائب السابق لرئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠)
نوشيروان مصطفى (المنسق العام لحركة التغيير)

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
أربيل - إقليم كوردستان - العراق

info@meri-k.org | +964(0)662649690

www.meri-k.org | facebook.com/meri.info | twitter.com/meri_info

أربيل - إقليم كوردستان - العراق
info@meri-k.org | +964(0)662649690
facebook.com/meri.info | twitter.com/meri_info
WWW.MERI-K.ORG